فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1448هـ 22 سبتمبر/ أيلول 2026 Tuesday 22 September 2026 | العدد 6516 | 13 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

«الإعلامي الحكومي»: تقليص المساعدات الدولية في غزة يُنذر بكارثة إنسانية

غزة/ فلسطين:

حذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أمس، من "التداعيات الخطيرة" المترتبة على التراجع الكبير والواضح في برامج التمويل الدولي الموجهة إلى

3

حماس: استمرار القتل اليومي في غزة تصعيد لحرب الإبادة التي لم تتوقف

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس أمس إن استمرار جيش الاحتلال في قتل النساء والأطفال يوميا في قطاع غزة، كما حدث أمس، يمثّل تصعيداً لحرب

3

بينهم سيدتان وطفل.. 5 شهداء ومصابون بنيران الاحتلال في غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد خمسة مواطنين بينهم سيدتان وطفل، وأصيب آخرون، أمس، بنيران قوات الاحتلال في مناطق مختلفة من قطاع غزة. وأفاد مصدر في مستشفى الشفاء، باستشهاد مواطنة بنيران مسيرة إسرائيلية في حي التفاح بمدينة غزة. كما استشهد مواطن متأثرا بإصابته

3

أكثر من 1100 مستوطن يقتحمون الأقصى.. والاحتلال يُصعّد عدوانه في القدس

محافظات/ فلسطين:

اقتحم أكثر من 1100 مستوطن المسجد الأقصى، أمس، بحماية قوات الاحتلال، التي واصلت اقتحاماتها ومداهماتها واعتقالاتها في القدس والضفة الغربية. وقالت محافظة القدس إن 686

2

طواقم الإسعاف تنقل الشهيد إسماعيل البردويل إلى المستشفى بخان يونس أمس (تصوير/ رمضان الأغا)

أسرى

إطلاق لجنة وطنية لمتابعة أوضاع أسرى غزة ومصير المحتجزين

مشاركون في الإعلان عن اللجنة بغزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ جمال غيث:

أعلن أمس إطلاق اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق أسرى قطاع غزة، بهدف توحيد الجهود القانونية والحقوقية لمتابعة أوضاع الأسرى والمحتجزين قسرًا من القطاع

8-7

أهالي أسرى غزة يطالبون بتحرك دولي لحماية أبنائهم في سجون الاحتلال

محليات
«التنمية الاجتماعية» تحذر من كارثة إنسانية وتطالب بإدخال لوازم إيواء للنازحين 4

لجنة الانتخابات: نحو 3 ملايين مواطن يحق لهم الاقتراع في الانتخابات التشريعية 4

إبـــادة رجال الشرطة
العقيد أحمد القدرة.. حـارس المجتمـع من آفة السموم وأبٌ سرقــه الواجــب 5

من الميدان
من أجل لقمة العيش.. إسماعيــل عــاد من البحر شهيدًا 6

اقتصاد
لوازم العودة المدرسية في غزة.. أسعار مرتفعة وقدرة شرائية محدودة 10

رياضة
الشهيد بصير البرش.. سبـاح حمـل حلــم فلسطين ورحل قبل رفع رايتها 11

أكثر من 1100 مستوطن يقتحمون الأقصى.. والاحتلال يُصعِّد عدوانه في القدس

مواطنون يتفقدون مركبة اعتدى عليها المستوطنون في بيت أمر بالخليل

محافظات/ فلسطين:

اقتحم أكثر من 1100 مستوطن المسجد الأقصى، أمس، بحماية قوات الاحتلال، التي واصلت اقتحاماتها ومداهماتها واعتقالاتها في القدس والضفة الغربية.

وقالت محافظة القدس إن 686 مستوطنا اقتحموا المسجد الأقصى عبر باب المغاربة خلال فترتي الاقتحامات الصباحية والمسائية، بحماية قوات الاحتلال، في حين اقتحمه 419 آخرون تحت مسمى "السياحة" المزعومة.

وأضافت أن قوات الاحتلال تفرض تعتيمًا إعلاميًا واسعًا على ما يجري في ساحات المسجد الأقصى في اليوم الثاني من عيد الغفران اليهودي، مشيرة إلى أن سلطات الاحتلال قيّدت حركة المواصلات والعمل في مدينة القدس، وفرضت إغلاقًا شاملًا على المؤسسات والمتاجر وقيودًا على الحركة بحجة الأعياد اليهودية.

وكان مئات المستوطنين، يتقدمهم وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير، قد اقتحموا المسجد الأقصى أول من أمس تحت حراسة مشددة، وأدى بن غفير طقوسًا تلمودية في المنطقة الشرقية، وفق محافظة القدس.

وفي القدس، اقتحمت قوات الاحتلال أمس بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى، وانتشرت في عدد من أحيائها وأطلقت قنابل الغاز السام، دون أن يبلغ عن إصابات.

وفي محافظة سلفيت، اقتحمت قوات الاحتلال بلدتي بروقين وكفر الديك غرب المحافظة، واعتقلت خمسة فلسطينيين.

وقالت مصادر محلية إن القوات اعتقلت الشقيقين قسام ويوسف محمود البر، ومحمود أمين عواد ووالده أمين عواد بعد مداهمة منازلهم في مدينة سلفيت، كما اعتقلت في كفر الديك بسام الشكعة بعد مداهمة منزله، واقتادته إلى جهة مجهولة.

وفي مدينة سلفيت، اقتحمت قوات الاحتلال المدينة بعدد كبير من المركبات العسكرية ومدرعتين، وداهمت عددًا من المنازل وفتشتها، بينها بناية سكنية داهمت شققها وهددت أصحابها بهدمها.

وانسحبت القوات من المدينة وتوجهت عبر طريق المطوي إلى بلدة بروقين، حيث اقتحمت البلدة وانتشرت في شوارعها.

وفي بلدة بدّو شمال غرب القدس، اقتحمت قوات الاحتلال البلدة فجرًا ونفذت حملة اعتقالات واسعة طالت عشرات الشبان. وقالت محافظة القدس إن الاحتلال يواصل حتى اللحظة احتجاز قرابة 53 شابًا على الأقل في مركز تحقيق أقامه داخل أحد المنازل التي استولى عليها خلال الاقتحام، بالتزامن مع تفتيش منازل وتخريبها وتكسير محتوياتها والاعتداء بالضرب على عدد من المواطنين.

وفي نابلس، اقتحمت قوات الاحتلال قرية برقة شمال غرب المدينة وسط تعزيزات عسكرية، وداهمت عددًا من منازل المواطنين وفتشتها وعبثت بمحتوياتها، كما اعتدت بالضرب على بعض قاطنيها واستجوبتهم.

وفي الخليل، اعتقلت قوات الاحتلال المواطن يزن رجب برقان بعد تفتيش منزله والعبث بمحتوياته. كما نصبت عدة حواجز عسكرية عند مداخل الخليل وبلداتها وقراها ومخيماتها، وأغلقت طرقًا رئيسية وفرعية بالبوابات الحديدية والمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية.

وفي طولكرم، اقتحمت قوات الاحتلال منطقة دوار السلام وشارع فرعون جنوب المدينة، وسط انتشار مكثف لجنود الاحتلال. وأطلقت القوات الأعيرة النارية بالتزامن مع مداهمة عدد من المحال التجارية وتفتيشها وتدقيق هويات المواطنين الموجودين داخلها، كما احتجزت عددًا من الشبان وأخضعتهم للاستجواب الميداني، بالتزامن مع انتشار فرق المشاة في المنطقة.

إدانات عربية واسعة لاقتحام بن غفير للأقصى

عواصم/ فلسطين:

توالت الإدانات العربية إثر اقتحام وزير ما يسمى الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير ومجموعات من المستوطنين باحات المسجد الأقصى وأدائه طقوسا تلمودية في المنطقة الشرقية منه تحت حراسة مشددة من شرطة الاحتلال أول من أمس، بالتزامن مع موسم الأعياد اليهودية.

واستنكرت السعودية وقطر والأردن ومجلس التعاون الخليجي هذا الاقتحام، واصفة إياه بالانتهاك الصارخ والتصعيد الخطير للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأقصى.

وفي تفاصيل المواقف السياسية، أدانت وزارة الخارجية السعودية بأشد العبارات اقتحام باحات المسجد الأقصى، وعدّته انتهاكا صارخا واستفزازا لمشاعر المسلمين حول العالم، مجددة رفضها القاطع للممارسات الاستفزازية وأعمال التحريض والعنف التي يرتكبها مسؤولو الاحتلال.

وبدورها، حذّرت وزارة الخارجية القطرية من أن استمرار الانتهاكات يؤجج دوائر العنف بالمنطقة، مجددة موقف قطر الثابت الداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس "على حدود 1967".

ومن جانبه، حذّر الأردن من محاولات فرض وقائع جديدة وتقسيم المسجد زمانيا ومكانيا، مشددا على أنه لا سيادة لـ(إسرائيل) على مدينة القدس ومقدساتها، ومؤكدا أن المسجد بكامل مساحته هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارته وتنظيم الدخول إليه.

كما أدان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي الاقتحام، مؤكدا أنه يقوّض ما وصفها "جهود السلام" ويستدعي موقفا دوليا حازما.

والسبت، اقتحم رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو وعدد من وزرائه وآلاف المستوطنين ساحة حائط البراق تحت حراسة مشددة حوّلت البلدة القديمة إلى ثكنة عسكرية.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية

إعلام خصوم جريدة
صادر عن محكمة الوسطى الشرعية

إلى المدعى عليه/ طارق عبد الرحمن أديب الهواري من اللد وسكان الضفة ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة الوسطى الشرعية يوم الاثنين الموافق 2026/11/02م الساعة 9 صباحاً وذلك للنظر في الدعوى أساس 2026/279، وموضوعها ((نفقة زوجة)) المرفوعة ضدك من قبل المدعية / دلال عبد الله خالد الهواري من اسدود وسكان النصيرات وكيلتها/ أ . أسمهان الزيتي، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة مشروعة يجري بحقك المقتضى الشرعي غيابياً، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/09/17م.

رئيس المحكمة الوسطى الشرعية
القاضي/ محمود سالم مصلح

دولة فلسطين
وزارة
الاقتصاد الوطني

إعلان للعموم

يعلن السيد/ الإدارة العامة للشركات - المحافظات الجنوبية بأن شركة محمد فوزي أبو طه وشركاؤه التجارية ذات مشتغل مرخص 563505411 والمسجلة لدى الوزارة كشركة تضامن، تقدمت بطلب لتحويل صفة الشركة من تضامن إلى ذات مسؤولية محدودة حسب قانون الشركات التجارية رقم 7 لسنة 2012 خصوصاً المادة 302 من القانون بحيث تبقى للشركة شخصيتها الاعتبارية السابقة، وتحتفظ بجميع حقوقها وتكون مسئولة عن التزاماتها السابقة على التحويل.

ملاحظة: عند اعتماد التحويل سيتم تعديل اسم الشركة ليصبح / شركة ريو ميديكال تريد .

لذا لمن لديه اعتراض على اجراء التحويل أعلاه مراجعة وزارة الاقتصاد المحافظات الجنوبية خلال اسبوعين من تاريخه.

تحريراً في: 2026/09/16

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث

مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء

1700900800
2885990
00972597563838

WWW.FELESTEEN.PS

بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285

لمتابعة الموقع الإلكتروني امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

بينهم سيدتان وطفل.. 5 شهداء ومصابون بنيران الاحتلال في غزة

(تصوير/ رمضان الأغا)

غزة/ فلسطين:

استشهد خمسة مواطنين بينهم سيدتان وطفل، وأصيب آخرون، أمس، بنيران قوات الاحتلال في مناطق مختلفة من قطاع غزة.

وأفاد مصدر في مستشفى الشفاء، باستشهاد مواطنة بنيران مسيرة إسرائيلية في حي التفاح بمدينة غزة. كما استشهد مواطن متأثرا بإصابته بنيران قوات الاحتلال في جباليا شمالي القطاع.

في حين أعلن مجمع ناصر الطبي استشهاد مواطن بنيران قوات الاحتلال وسط مدينة خان يونس جنوبي القطاع. وأفاد المجمع باستشهاد طفل بنيران قوات الاحتلال خارج مناطق انتشارها في مواصي رفح جنوبي القطاع. وفي الوسطى، أعلن مستشفى شهداء الأقصى استشهاد مواطنة برصاص قوات الاحتلال شرقي مدينة دير البلح. في السياق، أفاد مصدر في الإسعاف والطوارئ بإصابة مواطنَين بنيران قوات الاحتلال في جباليا البلد شمالي قطاع غزة.

وأصيبت سيدة بجروح خطرة من جراء إطلاق قوات الاحتلال النار عليها في جباليا البلد، إذ أطلقت آليات الاحتلال النار بكثافة شرقي مخيم جباليا.

وذكر الإسعاف والطوارئ أن تسعة مواطنين أصيبوا بنيران قوات الاحتلال خارج مناطق سيطرتها في مدينة خان يونس ومخيم البريج.

وقالت مصادر طبية إن خمسة مواطنين أصيبوا بجروح من جراء إطلاق آليات الاحتلال الإسرائيلي النار عليهم في مدينة خان يونس.

وأشار شهود عيان إلى وجود قصف مدفعي وإطلاق نار كثيف من دبابات الاحتلال في منطقة الشاكوش شمالي مدينة رفح. يأتي ذلك في وقت صعدت فيه قوات الاحتلال من غاراتها وعمليات القصف وإطلاق النار على أهداف عدة في مناطق مختلفة من قطاع غزة، شملت شققا سكنية وعمارات ومركبات مدنية ومخيمات للنازحين.

في الأثناء، أعلنت وزارة الصحة بقطاع غزة ارتفاع حصيلة ضحايا الإبادة الجماعية التي ترتكبها (إسرائيل) بحق الغزيين منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى 73 ألفا و914 شهيدا.

وبيّنت الوزارة أن الحصيلة الإجمالية للمصابين من جراء الإبادة ارتفعت إلى 174 ألفا و952 مواطنا.

قصف إسرائيلي سابق استهدف "عمارة السعادة" وأدى إلى انهيارها

"الإعلامي الحكومي": تقليص المساعدات الدولية في غزة يُنذر بكارثة إنسانية

غزة/ فلسطين:

حذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أمس، من "التداعيات الخطيرة" المترتبة على التراجع الكبير والواضح في برامج التمويل الدولي الموجهة إلى سكان قطاع غزة، مؤكداً أن تقليص المساعدات الإنسانية في قطاع غزة يمثل كارثة حقيقية ستكون لها تبعات وانعكاسات غير محمودة على حياة أكثر من 2.4 مليون إنسان الذين يعانون ظروفاً إنسانية قاهرة.

وقال المدير العام للمكتب إسماعيل الثوابتة في تصريح صحفي إن إعلان برنامج الأغذية العالمي (WFP) تقليص مساعداته الإنسانية في القطاع بذريعة نقص التمويل، سيحرم مئات الآلاف من حقهم الأساسي في الغذاء، إذ تقرر تخفيض عدد المستفيدين، وحرمان 400 ألف إنسان من حقهم في المساعدات الأساسية.

وأشار إلى أن الأزمة تمتد لتضرب العصب الحساس للقطاع الصحي، محذراً من الانعكاسات الخطيرة لإعلان منظمة الصحة العالمية عن تقليص خدماتها وتوقيف دعمها بالوقود للعديد من المستشفيات في قطاع غزة، وهو ما يهدد بتوقف الخدمات الطبية الحيوية ويعرض حياة آلاف المرضى والجرحى لخطر الموت المحقق.

وبين أن هذا التراجع الحاد في التمويل لم يأتِ من فراغ، بل يعود، إلى مبدأ ممارسة ضغوط سياسية واضحة ضد شعبنا الفلسطيني، مشدداً في الوقت ذاته على خطورة استخدام الورقة الإنسانية وقوت المواطنين كأداة للابتزاز السياسي، ومطالباً المجتمع الدولي بالوقوف عند مسؤولياته القانونية والأخلاقية لمنع انهيار المنظومة الإنسانية والصحية في قطاع غزة.

من جهة أخرى، قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إن "عمارة السعادة" التي انهارت مؤخراً، وأوقعت أكثر من 21 شهيداً وعشرات المصابين والمفقودين، كانت قد تعرضت لقصف مباشر من جيش الاحتلال في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مؤكداً أن القصف السابق هو السبب المباشر لانهيارها.

وأوضح المكتب أن القصف وقع قرابة الساعة الخامسة مساءً، وتركز على أساسات المبنى وطابقيه الأول والثاني، ما ألحق أضراراً هيكلية بالغة ومتعمدة ببنيته التحتية وقواعده الأساسية.

وجاء التعقيب رداً على ادعاءات جيش الاحتلال وتنصله من قصف «عمارة السعادة»، وقال إن «القصف السابق والمركز» هو السبب الحقيقي والمباشر لانهيار البناية بشكل تام.

وأضاف أن ادعاءات جيش الاحتلال ونفيه استهداف العمارة تمثل «محاولة يائسة ومفضوحة للتهرب من المسؤولية القانونية عن هذه الجريمة»، متهماً إياه باتباع «سياسة تضليلية ممنهجة» للتنصل من الكوارث والمجازر التي يرتكبها.

وقال المكتب إن المعاينات الهندسية والتقارير الميدانية الموثقة وشهادات السكان العيان أثبتت، زيف الرواية الإسرائيلية وتخبطها، مجدداً تحميل (إسرائيل) «المسؤولية الكاملة والمباشرة» عن انهيار المبنى.

وأضاف أن انهيار العمارة يندرج، ضمن «سياسة التدمير الممنهج للبنية التحتية والأعيان المدنية»، معتبراً ذلك مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني والمواثيق والأعراف الدولية.

وحذر المكتب من خطر انهيار عشرات المباني السكنية المتصدعة الأخرى في قطاع غزة، قائلاً إنها باتت تشكل خطراً محدقاً يهدد حياة المواطنين والنازحين، نتيجة قصفها وتخريب أساساتها من قبل (إسرائيل) خلال فترات الحرب المستمرة.

وطالب المكتب الإعلامي الحكومي المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والأممية والحقوقية بتوثيق انهيار «عمارة السعادة» والجرائم المشابهة، والعمل على ملاحقة قادة (إسرائيل) في المحاكم الدولية، وتحمل مسؤولياتهم تجاه حماية المدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة.

أدانت إغلاق الحرم الإبراهيمي ورفض تأشيرات الوفد الفلسطيني للأمم المتحدة

حماس: استمرار القتل اليومي في غزة تصعيد لحرب الإبادة التي لم تتوقف

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس أمس إن استمرار جيش الاحتلال في قتل النساء والأطفال يوميا في قطاع غزة، كما حدث أمس، يمثّل تصعيداً لحرب الإبادة التي لم تتوقف، بالرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في شرم الشيخ قبل قرابة عام.

وأكد الناطق باسم حماس، حازم قاسم، أن صمت ما يسمى "مجلس السلام" ومؤسساته، وعجزه عن الإشارة بوضوح إلى الاحتلال بوصفه الطرف الذي يعمل على تخريب اتفاق وقف إطلاق النار، أمر مرفوض ولا يجوز أن يستمر.

وأشار إلى أن محاولة مجلس السلام وميلادينوف والوسيط الأمريكي إيجاد مسوغات لجرائم الاحتلال، ووضع الانتخابات الإسرائيلية المقبلة في الاعتبار عند التعامل مع انتهاكاته، من شأنها توفير غطاء لاستمرار هذه الجرائم، وتقويض اتفاق وقف إطلاق النار.

ودعا قاسم الدول العربية والإسلامية المشاركة في «مجلس السلام» إلى اتخاذ موقف واضح وعملي تجاه جرائم الاحتلال وانتهاكاته التي تتواصل مع عجز المجلس عن وقفها، بالرغم من الالتزام الفلسطيني الواضح باتفاق وقف إطلاق النار.

الحرم الإبراهيمي

من جهة أخرى، أدانت حركة حماس، إغلاق سلطات الاحتلال الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل أمام المصلين، وفتحه أمام المستوطنين لإقامة الطقوس التلمودية والحفلات، بذريعة الأعياد اليهودية.

وقالت الحركة، في بيان، إن إغلاق الحرم الإبراهيمي وفتحه أمام المستوطنين المقتحمين لإقامة الطقوس التلمودية والحفلات التهويدية يمثل «اعتداءً صارخًا» على حرمة الحرم وهويته، معتبرة ذلك جزءًا من «سياسة ممنهجة» تستهدف المقدسات الإسلامية وتسعى إلى فرض وقائع تهويدية جديدة وخطيرة عليها.

وحذرت حماس من استمرار «الانتهاكات الخطيرة»، وفي مقدمتها ما يتعرض له المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي، داعية جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والقوى الفاعلة في الأمتين العربية والإسلامية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقفها، وحماية المقدسات، وضمان حق المسلمين في الوصول إليها وأداء شعائرهم فيها.

وأكدت الحركة أن «كل محاولات الاحتلال استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية» لن تنجح، في فرض هويته عليها، مضيفة أن «العدو المجرم وإجراءاته إلى زوال»، ومشددة على بقاء الفلسطينيين متمسكين بأرضهم ومقدساتهم وحقهم المشروع في تقرير المصير.

وفي بيان منفصل، أدان الناطق باسم حماس حازم قاسم قرار الإدارة الأمريكية رفض منح تأشيرات دخول للوفد الفلسطيني للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، للعام الثاني على التوالي.

وقال قاسم إن القرار يمثل «انتهاكًا صارخًا» للمواثيق والاتفاقيات الدولية الناظمة لعمل المقر الأممي، معتبرًا إياه «إمعانًا في سياسة الانحياز الأمريكي الكامل للاحتلال الصهيوني».

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / الصالحي - اللد

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غـزة
بأن السيد/ حمدي فياض سعيد الصالحي
قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / الصالحي – اللد،
على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / شبات - بيت حانون

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غـزة
بأن السيد/ محمد حسين أحمد شبات
قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / شبات – بيت حانون،
على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / أبو راس - غزة

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غـزة
بأن السيد/ ماجد رشدي اسماعيل أبو راس
قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / أبو راس – غزة،
على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

وسام عفيفة

جرائم الاحتلال في الضفة دون ذرائع

لنتخيل يومًا عاديًا لعائلة في الضفة الغربية.
الأب خرج إلى عمله، فأوقفه حاجز، وقد ينتهي به الأمر معتقلًا للاشتباه. الابن تأخر عن مدرسته لأن بوابة حديدية أغلقت الطريق. والمزارع في القرية المجاورة صار يرى أرضه من بعيد، لكنه لا يستطيع الوصول إليها. وفي المساء يصل خبر جديد: منزل هُدم، أو أرض حُرم أصحابها منها، أو قطعان من المستوطنين هاجمت قرية وأحرقت منزلًا وسرقت مواشي.
وفي شمال الضفة، هناك عشرات الآلاف ممن لم يعد يومهم يبدأ من بيوتهم أصلًا، بعدما أُفرغت مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس من سكانها، وبات أهلها نازحين ينتظرون عودة لا يعرفون موعدها.
هذه ليست حوادث منفصلة. لقد تحولت إلى واقع يومي يجري التعايش معه، حتى تكاد الاستثناءات تصبح هي القاعدة.
لهذا تطلق «بتسيلم» على ما يجري في الضفة اسم «مشروع الإزالة»: منظومة تجمع العنف والحواجز والخنق الاقتصادي والاستيطان والتهجير في مسار واحد يستهدف، وفق توصيفها، شروط الحياة الجماعية الفلسطينية نفسها.
الأرقام تشرح الصورة أكثر.
هناك 925 حاجزًا وعائق حركة تقطع أوصال الضفة وتقيّد حركة نحو 3.4 ملايين فلسطيني. وفي سوق العمل قفزت البطالة من 13.1% عام 2022 إلى 31.3% عام 2024. خلف هذه النسبة بيوت فقدت راتبًا، وأسر باتت تعيد حساب ثمن الطعام والدراسة والعلاج.
وعلى الأرض، امتدت السيطرة الفعلية المرتبطة بالبؤر الاستيطانية والرعوية إلى أكثر من مليون دونم، نحو 18% من الضفة، في حين هُجّر 64 تجمعًا فلسطينيًا بالكامل.
لهذا تبدو حجة أن دولة الاحتلال «تنتظر ذريعة فلسطينية» لارتكاب جرائمها وتنفيذ مخططاتها ساقطة أمام ما يجري في الضفة، كما تسقط عند مقارنتها بجرائم الحرب التي ارتُكبت في غزة، والتي جرى في كل مرة تقريبًا تغليفها بذريعة تحمل الفلسطيني المسؤولية.
فالسلطة الفلسطينية أمضت سنوات في التعاون الأمني، وانكمش نفوذها وسيادتها إلى حدود هدف واحد تقريبًا: الحفاظ على بقائها. ومع ذلك، لم تتراجع الحواجز، ولا المستوطنات، ولا السيطرة على الأرض.
والمفارقة واضحة: كلما انكمشت السلطة، اتسع الاحتلال.
المشكلة إذن ليست في الذريعة. المشكلة في مشروع يمضي سواء وُجدت الذريعة أو لم توجد.
أما المشكلة الأخرى، فهي في من يبرئ الاحتلال، ثم يطلب من الضحية أن تشرح لماذا تتعرض للقتل والتهجير.

"التنمية الاجتماعية" تحذر من كارثة إنسانية وتطالب بإدخال لوازم إيواء للنازحين

غزة/ فلسطين:
حذرت وزارة التنمية الاجتماعية من تفاقم الكارثة الإنسانية التي تمس حياة مئات الآلاف من العائلات النازحة في قطاع غزة، مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية بالإسراع في إدخال لوازم الإيواء الطارئة، ورفع الحظر عن إدخال الشحنات الإغاثية.
وقالت الوزارة، في تصريح صحفي أمس، إنها تواصل تكثيف ضغوطها ونداءات الاستغاثة الموجهة إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية للتحرك العاجل، مستندة في تحذيراتها إلى التقارير والبيانات الصادرة عن المؤسسات الأممية، والتي تعكس واقعًا إنسانيًا حرجًا.
وأوضحت أن ما بين 1.2 و1.5 مليون نازح يوجدون حاليًا في مخيمات مكتظة ومكشوفة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة.
وأضافت أن 70 إلى 80 بالمائة من الخيام والمآوي الحالية تعرضت للتلف والتهالك الكامل بفعل العوامل الجوية المتقلبة وطول فترة الاستخدام.
وأشارت الوزارة إلى أن الحد الأدنى المطلوب لإغاثة العائلات المتضررة يتطلب تدخلًا فوريًا لتوفير 200 ألف خيمة جديدة و300 ألف شادر بلاستيكي مقاوم للظروف الجوية.
وطالبت الأطراف الدولية والمنظمات الإنسانية بالتحرك العاجل ورفع الحظر عن إدخال الشحنات الإغاثية، لتدارك الوضع قبل وقوع فاجعة إنسانية غير محسوبة العواقب.

"الأشغال": أكثر من 2000 مبنى خطر وآيل للسقوط في غزة

غزة/ فلسطين:
قالت وزارة الأشغال العامة والإسكان، أمس، إن التقدير الأولي لعدد المباني الخطرة والآيلة للسقوط في قطاع غزة تجاوز 2000 مبنى، بينها أكثر من 250 مبنى بحاجة إلى إزالة كلية عاجلة بالمعدات الثقيلة، وأكثر من 870 مبنى بحاجة إلى إزالة جزئية بالعمالة والمعدات اليدوية.
وأوضحت الوزارة، في إحصائية محدثة نشرتها أمس، أن 880 مبنى لا تزال قيد الدراسة والتقييم، في حين جرى إزالة 320 مبنى خطراً حتى الآن.
وبحسب التوزيع الجغرافي، يوجد أكثر من 700 مبنى خطر في محافظة غزة، بينها 112 بحاجة إلى إزالة كلية و490 إلى إزالة جزئية، في حين يوجد أكثر من 520 مبنى في شمال غزة، منها 42 بحاجة إلى إزالة كلية و88 إلى إزالة جزئية.
وفي المحافظة الوسطى، بلغ عدد المباني الخطرة أكثر من 300، منها 48 بحاجة إلى إزالة كلية و122 إلى إزالة جزئية، في حين تضم محافظة خانيونس أكثر من 480 مبنى خطراً، منها 48 بحاجة إلى إزالة كلية و180 إلى إزالة جزئية.
وقالت الوزارة إن انهيارات المباني الخطرة تسببت في استشهاد 65 مواطناً وإصابة 270 آخرين، إضافة إلى نزوح نحو 5000 أسرة من المباني المنهارة.
وأضافت أن 13 بالمئة من المباني آيلة للسقوط وتحتاج إلى إخلاء وإزالة فورية.
ودعت الوزارة المواطنين إلى الابتعاد عن المباني المتصدعة وعدم العودة إليها، والإبلاغ عن أي مبنى يشكل خطراً على حياة السكان.

لجنة الانتخابات: نحو 3 ملايين مواطن يحق لهم الاقتراع في الانتخابات التشريعية

رام الله/ فلسطين:
قالت لجنة الانتخابات المركزية، أمس، إن نحو ثلاثة ملايين مواطن في الضفة الغربية -بما فيها القدس- وقطاع غزة، يحق لهم الاقتراع في الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في الثامن والعشرين من تشرين الثاني المقبل.
وأوضحت اللجنة، في بيانات بشأن الخريطة الديموغرافية للناخبين، أن العدد الإجمالي لأصحاب حق الاقتراع يبلغ 2.97 مليون مواطن ومواطنة، موزعين بواقع 1.24 مليون في قطاع غزة و1.59 مليون في الضفة الغربية، و140 ألفا من حملة الهوية المقدسية في مدينة القدس.
وبينت أن هذه الأرقام تمثل المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الاقتراع وفقا للقانون، أي من سيبلغون الثامنة عشرة من العمر يوم الاقتراع.

الشباب يشكلون كتلة رئيسة من الناخبين
وأظهرت البيانات أن الذين لم يصوتوا في انتخابات عامة من قبل، يشكلون الأغلبية من أصحاب حق الاقتراع، إذ يبلغ عدد من تقل أعمارهم عن 38 عاما 1.50 مليون ناخب وناخبة، بما نسبته 53% من إجمالي أصحاب حق الاقتراع. وتكتسب هذه الفئة أهمية خاصة في الانتخابات المقبلة، في ظل مرور نحو عقدين على آخر انتخابات للمجلس التشريعي.
النساء نحو نصف الناخبين
وفي التوزيع وفق النوع الاجتماعي، أظهرت البيانات أن النساء يشكلن 49.9% من إجمالي الناخبين، مقابل 50.1% للذكور، ما يعكس تقاربا في الوزن الانتخابي بين النساء والرجال.
وتشير البيانات المتعلقة بالتوزيع العمري للناخبين إلى أن الفئة من 18 إلى 24 عاما تشكل 17.5% من إجمالي الناخبين، والفئة من 25 إلى 35 عاما 30.6%، في حين تبلغ نسبة الفئة من 36 إلى 45 عاما 20.8%، والفئة من 46 إلى 55 عاما 14.3%، ومن هم فوق 55 عاما 16.8% من إجمالي عدد الناخبين.
كما بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من أصحاب حق الاقتراع في الضفة الغربية 51 ألفا بما نسبته 3.2% -فيما لا تتوفر بيانات مشابهة في قطاع غزة- علما أن اللجنة ستتخذ الترتيبات اللازمة لتسهيل مشاركتهم وموائمة مراكز ومحطات الاقتراع لاحتياجاتهم.
ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية يوم السبت 28 تشرين الثاني 2026، في حين تبدأ مرحلة الترشح صباح يوم 26 أيلول الجاري وتستمر حتى مساء 7 تشرين الأول المقبل، وفق الجدول الزمني المعتمد للعملية الانتخابية.

تُخصص هذه الصفحة لتوثيق سِيَر أفراد وضباط جهاز الشرطة الفلسطينية الذين واصلوا أداء مهامهم في قطاع غزة خلال الحرب، رغم القصف والاستهداف والظروف الميدانية القاسية. وتسلّط الصفحة الضوء على أدوارهم في حفظ الأمن، وتنظيم شؤون الحياة اليومية، ومساعدة المواطنين، والاستجابة للحوادث والطوارئ، إلى جانب توثيق قصص الذين استشهدوا بنيران الاحتلال أثناء أداء واجبهم أو في مواقع عملهم. وتسعى صحيفة «فلسطين» من خلال هذه الصفحة، إلى حفظ شهاداتهم وسِيَرهم الإنسانية والمهنية، وإبراز تضحياتهم في واحدة من أكثر مراحل تاريخ غزة قسوة، وتوثيق حضورهم في الميدان، بوصفهم جزءًا من ذاكرة المجتمع وسجل الحرب الإنساني والمهني.

العقيد أحمد القدرة.. حارس المجتمع من آفة السموم وأبٌ سرقه الواجب

خان يونس/ تامر قشطة:

فوق سرير استشفاء منهك داخل مجمع ناصر الطبي بمدينة خان يونس، كانت الأنفاس المتعبة للعقيد أحمد القدرة، المعروف بكنية «أبو عبد الله»، تسابق آلام إصابات ميدانية سابقة واعتلالات صحية مزمنة، حين أنهت غارة جوية إسرائيلية مسيرة رجل عاش حياته على حافة الخطر.

لم تكن نهاية القدرة في المشفى مجرد رحيل عابر لضابط شرطة، بل كانت المحطة الختامية لقائد أمني كرّس زهرة شبابه لحماية الجبهة الداخلية من أخطر التهديدات المجتمعية، مفضلاً على مدار عقود البقاء في خندق مسؤوليته على العودة إلى دفء بيته وعائلته.

ترجل العقيد مخلّفًا وراءه ولديه عبد الله وعمر، وأربع بنات، وأسرة ممتدة اعتادت ترقّب إطلالته الخاطفة، وعائلة كبيرة رأت فيه دومًا سندًا وحكمًا رشيدًا يستنير برأيه القريب والبعيد.

غير أن فصول حكاية "أبو عبد الله" لم تُكتب تفاصيلها فوق أسِرة المشافي؛ بل نُسجت خيوطها عبر سنوات مديدة من البذل، صودرت فيها حياته الخاصة لصالح أمن المجتمع، قبل أن تُعمّق ويلات الحرب المسافة بينه وبين فلذات أكباده، وفق ما يرويه رفيق دربه المقرب "أبو أحمد" لصحيفة "فلسطين".

عقيدة أمنية لا تعترف بالدوام

يستحضر أبو أحمد ملامح تلك المسيرة مؤكدًا أن صديقه الراحل لم يتعامل يومًا مع موقعه بوصفه وظيفة روتينية تبدأ بقرع جرس الدوام وتنتهي بانقضائه، بل اعتبرها أمانة وطنية ورسالة أخلاقية ملزمة. فقبل اندلاع الحرب في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كان يقضي الأيام تلو الأيام مرابطًا في مقر عمله، معتادًا المبيت في مكتبه لأسابيع متصلة استجابةً للضرورات الأمنية الملحة ومقتضيات الاستقرار العام، ولم تكن زياراته لبيته تتعدى ساعات خاطفة يطمئن فيها على عياله ثم يعود مسرعًا إلى الميدان.

وعلى امتداد نحو أحد عشر عاماً قضاها في جهاز مكافحة المخدرات، حمل القدرة على عاتقه أثقل الملفات وأكثرها حساسية وخطورة في قطاع غزة. خاض مع زملائه حربًا ضروسًا ضد عصابات التهريب وشبكات ترويج السموم، واضعًا نصب عينيه حماية الشباب الفلسطيني من محاولات الإسقاط والإفساد الممنهج، وملاحقة خيوط الجريمة المنظمة بعزيمة لا تلين ويقظة لم تعرف التراخي، ما جعل اسمه عنوانًا للأمان المجتمعي.

محطات القيادة والتدرج الشرطي

تعود جذور العمل الأمني للعقيد القدرة إلى البدايات الأولى، إذ التحق بالقوة التنفيذية عند تأسيسها، وكان من أبرز قادتها الميدانيين في محافظة خان يونس بفضل ما تحلى به من حزم وحسن إدارة.

ومن تلك النواة الصلبة، تدرج بثبات في المسؤوليات والرتب الشرطية، متوليًا مناصب قيادية رفيعة؛ فقد قاد جهاز مكافحة المخدرات على مستوى قطاع غزة كاملاً، وعُيّن مديرًا لشرطة محافظة خان يونس، كما أوكلت إليه إدارة الشؤون المدنية لفترة، وأشرف على إدارة المعبر في مرحلة أخرى حساسة، مبرهنًا في كل موقع على كفاءة قيادية نادرة وانضباط مؤسسي عال.

ولم يكن هذا الالتزام الميداني الصارم ليثنيه عن تطوير ذاته معرفيًا؛ فبالرغم من أن مسيرته الجامعية تعثرت في مستهلها بكلية التمريض في الجامعة الإسلامية نتيجة أعباء التأسيس الشرطي، فإنه أعاد ترتيب أولوياته لاحقًا مستأنفًا مساره العلمي بعزيمة لافتة.

واستطاع القدرة نيل درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية بامتياز، موظفًا فهمه الأكاديمي للظواهر المجتمعية في معالجة القضايا الأمنية والسلوكية، وكان يعكف على إعداد أطروحة الدكتوراه قبيل استشهاده، راسمًا نموذجًا فريدًا للضابط الذي يجمع بين صرامة رجل الأمن ورؤية الباحث الاجتماعي.

داخل جدران بيته، تحول غياب القدرة إلى طقس اعتيادي تعايشت معه أسرته برضا وصبر؛ إذ لم يكن الأبناء يرتقبون عودة والدهم في موعد يومي ثابت، بعدما أضحى تأخره واحتجازه في مهام العمل جزءًا أصيلاً من تفاصيل حياتهم.

وبالرغم من تلك العتمة التي فرضها الغياب، حرص أحمد القدرة على غرس القيم الرفيعة في نفوس أبنائه؛ فنشأ عبد الله وعمر على حفظ كتاب الله وإتقانه، وتميزت كريماته الأربع بتفوقهن الدراسي الباهر.

ورغم ضيق الوقت، كان الشهيد يقتنص الساعات الشحيحة لصلة رحمه؛ فإذا عاد أحد أشقائه أو شقيقاته من بلاد الاغتراب، بادر إلى استقبالهم بحفاوة وكرم استثنائيين قبل أن تعيده نداءات الواجب، فضلاً عن حرصه على مشاركة العائلة أفراحها وأتراحها متى سمحت الظروف الأمنية، وإن ظلت تلك الأوقات نزرًا يسيرًا لا يقاس بحجم السنين التي التهمها العمل.

فراق الحرب المرير

خارج نطاق العمل والمنزل الضيق، تمتّع العقيد بمكانة مرموقة داخل عائلة القدرة؛ فقد كان صاحب رأي راجح وكلمة نافذة، يستشيره كبير العائلة في المعضلات وإصلاح ذات البين. ونظرًا لتجرده وسمو خلقه، قصده أبناء العائلة بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم السياسية طلبًا للنصيحة والعون، فوجدوا فيه أخًا ناصحًا لا ينحاز إلا للحق والخير.

غير أن نيران الحرب الأخيرة عمّقت جراح البعد؛ إذ حوصر القدرة في مدينة غزة قرابة عام كامل بعد انقطاع أوصال القطاع إبّان الحرب، عاجزًا عن لقاء أسرته. وحين تمكن أخيرًا من الوصول إلى خان يونس، لم تدم فرحة لم الشمل سوى بضعة أشهر حتى استعرت جرائم الاحتلال مجددًا لتبعده ثانية، لتتحقق مقولة والدته المكلومة التي لخصت المأساة بمرارة: "لم نتهنّ به"، بعدما حُرمت رؤيته حيًا، لتودعه شهيدًا في كفنه.

يختم أبو أحمد شهادته بالتأكيد على أن تضحية القدرة لم تكن استثناءً فرديًا، بل هي مرآة تعكس واقع مئات الضباط الذين دفعوا من استقرار بيوتهم ثمنًا لحماية مجتمعاتهم. لقد عاش العقيد القدرة حياة مزدوجة استهلك الواجب العام معظم تفاصيلها، تاركًا قلوبًا ظلت تنتظره على الدوام. وحين حانت لحظة الوداع، كان ممددًا فوق سرير العلاج، بعيدًا عن أسرته كما اعتاد دائمًا، إلا أن هذا الغياب لم يعد مؤقتًا كسابقاته، بل كان الرحيل الأبدي الذي خلد اسمه حاميًا للديار وشهيدًا في ذاكرة أهله ووطنه.

العقيد أحمد القدرة.. حارس المجتمع من السموم

11 عامًا في مكافحة المخدرات
أمضى نحو 11 عامًا في جهاز مكافحة المخدرات.
واجه شبكات تهريب وترويج المخدرات في قطاع غزة.
جعل حماية الشباب من آفة السموم إحدى أبرز مهامه.

مسيرة أمنية حافلة

تدرج القدرة في العمل الشرطي منذ التحاقه بالقوة التنفيذية عند تأسيسها.
تولى عددًا من المواقع القيادية، أبرزها:
قيادة جهاز مكافحة المخدرات.
مدير شرطة محافظة خان يونس.
إدارة الشؤون المدنية لفترة.
الإشراف على إدارة المعبر في مرحلة حساسة.

الواجب قبل البيت

لم يكن عمله وظيفة تنتهي بانتهاء ساعات الدوام.
اعتاد المبيت في مقر عمله لأسابيع في أصعب الظروف الأمنية.
وكانت زياراته لأسرته غالبًا قصيرة، يطمئن خلالها على أبنائه ثم يعود إلى الميدان.

رجل أمن.. وباحث

لم يكتفِ بالعمل الشرطي بل واصل تعليمه.
حصل على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية بامتياز.
كان يُعد أطروحة الدكتوراة قبيل استشهاده.

الحرب سرقته من عائلته

حوصر القدرة خلال الحرب في مدينة غزة نحو عام كامل.
وعندما تمكن من الوصول إلى خان يونس لم يستمر لقاؤه بأهله سوى بضعة أشهر.
كانت والدته تختصر مرارة الفراق بقولها: «لم نتهنّ به».

النهاية

على سرير العلاج في مجمع ناصر الطبي.
أنهت غارة جوية إسرائيلية حياة العقيد أحمد القدرة.
رحل كما عاش؛ بعيدًا عن أسرته، منشغلًا بالواجب. لكن هذه المرة لم يكن الغياب مؤقتًا، بل كان رحيلاً أبديًا.

إسماعيل البردويل

العمر: 14 عاماً.
سبب خروجه: الصيد مع إخوته للمساهمة في توفير الطعام للأسرة، ثم الذهاب إلى المدرسة.
مكان الإصابة: على بعد نحو 20 متراً داخل البحر، في منطقة «فيش فريش».
وسيلة الصيد: «حسكة» صغيرة تعمل بالمجداف.
الإصابة: أُصيب برصاصة أطلقها قناص إسرائيلي، بحسب والده.
المصير: نُقل إلى المستشفى الميداني التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، لكنه فارق الحياة متأثراً بإصابته.
واقع الأسرة: تعتمد على الصيد منذ عقود، ولم يبقَ لديها سوى قارب التجديف الصغير بعد تدمير قواربها ومعدات الصيد خلال الحرب.
واقع قطاع الصيد: أكثر من 85% من أصول قطاع الصيد في غزة دُمّرت، وأكثر من 5 آلاف صياد أصبحوا بلا وسيلة لكسب الرزق، وفق تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في أغسطس/آب 2025.

من أجل لقمة العيش..
إسماعيل عاد من البحر شهيدًا

خان يونس/ تامر قشطة:

كان الفتى إسماعيل البردويل، (14 عاماً)، يستعد لبدء يومه كما اعتاد؛ يخرج صباحاً مع إخوته إلى البحر بحثاً عن صيد يسد جوع أسرته، ثم يعود ليلتحق بمدرسته. لكن الفتى الذي غادر خيمته بحثاً عن رزق عائلته، لم يعد يحمل شباك الصيد ولا السمك، بل عاد جثماناً إلى ذويه. يقول والده، أيمن البردويل، إن نجله خرج صباحاً برفقة إخوته، وقال لهم: «أريد أن أخرج مع إخوتي للصيد، ثم أذهب إلى المدرسة».

وبحسب رواية الأب، لصحيفة "فلسطين" لم يكد إسماعيل يبتعد سوى نحو 20 متراً داخل البحر، على متن "حسكة" صغيرة تعمل بالمجداف في منطقة "فيش فريش"، حتى أصيب برصاصة أطلقها قناص إسرائيلي، وفق شهادته.

ويضيف البردويل أن نجله أُصيب داخل البحر، ونُقل إلى المستشفى الميداني التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، إذ حاول الطاقم الطبي إنقاذه، لكنه فارق الحياة متأثراً بإصابته.

رحلة قصيرة إلى البحر

لم تكن رحلة إسماعيل إلى البحر في ذلك الصباح بحثاً عن مغامرة أو نزهة، وفق والده، وإنما محاولة للمساهمة في توفير الطعام للأسرة.

يقول البردويل: "رايح يجيب أكل، والسمك هذا بالكاد يكفينا".

ويصف الرجل حال أسرته، التي تعتمد على الصيد منذ عقود طويلة، بأنها وصلت إلى مرحلة لم يعد فيها البحر مصدر رزق مستقراً، بعدما دمرت القوارب ومعدات الصيد خلال الحرب، ولم يبق للعائلة سوى قارب التجديف الصغير.

ويقول: "إحنا صيادين طول عمرنا، دمروا مراكبنا، دمروا حالنا، دمروا مالنا، ما ظلش غير مركب المجداف هذا".

كان إسماعيل وإخوته قد ألقوا شباك الصيد في البحر في مساء اليوم السابق (أول من أمس)، بحسب رواية والده، وعادوا صباح اليوم (أمس) لجمعها.

لكن المشهد الذي كان يفترض أن ينتهي بحمل الشباك المليئة بالسمك، انتهى بحمل جثمان شقيقهم.

يقول الأب: "بدل ما يجيبوا الصيد والرزق، جابوا أخوهم شهيد".

(تصوير/ رمضان الأغا)

بحر ضاقت فيه مساحة الرزق

يأتي استشهاد إسماعيل في وقت يواجه فيه الصيادون في قطاع غزة ظروفاً بالغة الصعوبة، بعد سنوات من الاستهداف والتدمير والقيود على الوصول إلى البحر، ثم الأضرار الواسعة التي لحقت بقطاع الصيد خلال الحرب.

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد وثق، قبل الحرب، مئات حوادث إطلاق النار ضد قوارب الصيد، إلى جانب إصابة صيادين واعتقال آخرين ومصادرة قوارب ومعدات صيد. ففي عام 2022 وحده، وثق المركز 323 حادثة إطلاق نار تجاه قوارب الصيد، إضافة إلى إصابة 16 صياداً واعتقال 64، بينهم أطفال، واحتجاز 21 قارب صيد.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، قال مركز الميزان لحقوق الإنسان إنه وثق منذ بداية ذلك العام 232 انتهاكاً بحق الصيادين، شملت اعتقال 30 صياداً وإصابة 18 والاستيلاء على 10 قوارب.

ومع اندلاع حرب الإبادة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، اتسعت الأضرار التي لحقت بمهنة الصيد ومصادر رزق العاملين فيها.

وفي تقرير نشره في أغسطس/آب 2025، قال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إن أكثر من 85% من أصول قطاع الصيد في غزة دُمّرت، وإن أكثر من 5 آلاف صياد أصبحوا بلا وسيلة لكسب الرزق، مشيراً إلى الأضرار التي لحقت بالميناء الرئيس ومرافئ الصيد وغرف الصيادين ومعداتهم.

وتشير هذه المعطيات إلى حجم التحول الذي أصاب مهنة ارتبط بها آلاف الفلسطينيين في القطاع؛ من مصدر تقليدي للغذاء والدخل، إلى مهنة محفوفة بمخاطر متزايدة وقيود واسعة على الوصول إلى البحر.

"كان يريد أن يذهب إلى المدرسة"

وسط هذا المشهد، يحتفظ الأب بتفصيل صغير يختصر قصة ابنه.

إسماعيل لم يكن ينوي قضاء يومه كاملاً في البحر. كان يريد، بحسب والده، أن يساعد إخوته في جمع شباك الصيد، ثم يعود إلى مقعده الدراسي.

كان في الرابعة عشرة من عمره؛ في سن يفترض أن تكون فيها الأولوية للمدرسة والأصدقاء والأحلام الصغيرة، لا للبحث عن لقمة العيش في بحر تحيط به المخاطر.

لكن الحاجة دفعت الفتى إلى الخروج مع إخوته، في حين كانت الأسرة تعوّل على كمية الصيد التي ستخرج بها الشباك في ذلك الصباح.

وبدلاً من أن يعود إسماعيل إلى المدرسة، كان على أسرته أن تستقبل خبر استشهاده، ثم تستعد لوداعه.

يستعيد والده اللحظات الأخيرة بصوت مثقل بالفقد، قبل أن يردد ثلاث مرات: "حسبي الله ونعم الوكيل".

ولم يكن إسماعيل، وفق شهادة والده، أول فرد في العائلة يذهب إلى البحر بحثاً عن الرزق، ولن تكون قصته منفصلة عن واقع الصيادين الذين يحاولون العمل في ظروف قاسية.

لكن بالنسبة إلى أسرته، لم تعد الأرقام والإحصاءات هي الأهم.

هناك الآن اسم ووجه وعمر وذكريات: إسماعيل، 14 عاماً.

صبي خرج صباحاً مع إخوته، حاملاً أملاً بسيطاً في أن يعود ببعض السمك، وأن يلحق بعدها بمدرسته.

وبحسب رواية والده، أصابته رصاصة وهو على بعد نحو 20 متراً فقط داخل البحر، لتنتهي رحلة الصيد قبل أن تبدأ.

وفي المكان الذي كان يفترض أن تكون فيه الشباك مملوءة بالرزق، بقيت عائلة تنتظر ابنها الذي لن يعود.

أما الأب، فيلخص المأساة بكلمات قليلة: "بدل ما يجيبوا الصيد والرزق، جابوا أخوهم شهيد".

من أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إطـلاق لجنـة وطنيـة لمتابعـة أوضـاع أسـرى غـزة ومصيـر المحتجزيـن

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ جمال غيث:

أعلن أمس إطلاق اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق أسرى قطاع غزة، بهدف توحيد الجهود القانونية والحقوقية لمتابعة أوضاع الأسرى والمحتجزين قسرا من القطاع والدفاع عن حقوقهم، بمشاركة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ونقابة المحامين وعدد من المؤسسات الحقوقية والأهلية.

وجاء الإعلان خلال مؤتمر صحفي عُقد أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة غزة، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الحقوقية والأهلية، وأهالي الأسرى والمحررين، والمؤسسات العاملة في هذا المجال، إلى جانب ممثلي لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية.

توحيد الجهود

وقال المنسق العام لشبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة محمد صالحة: إن إطلاق اللجنة يمثل "خطوة وطنية وحقوقية تهدف إلى توحيد الجهود الفلسطينية لمتابعة أوضاع الأسرى والمحتجزين قسرًا من أبناء قطاع غزة، وتعزيز العمل القانوني والحقوقي والإعلامي للدفاع عن حقوقهم وحقوق عائلاتهم".

وأوضح صالحة، في كلمة له خلال المؤتمر الصحفي، أن تشكيل اللجنة يأتي في وجود حاجة إلى إطار وطني مشترك ينسق العمل بين المؤسسات الحقوقية والقانونية والأهلية، بما يضمن التعامل مع قضية أسرى غزة، لكونها قضية وطنية وإنسانية وحقوقية، تتطلب المتابعة المستمرة والتوثيق المهني والمناصرة القانونية والإعلامية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأضاف أن عائلات الأسرى والمحتجزين قسرًا من القطاع، واجهت خلال المدة الماضية صعوبات كبيرة في الحصول على معلومات بشأن أبنائها، ومعرفة أماكن وجودهم وأوضاعهم القانونية والصحية، الأمر الذي يستدعي توحيد الجهود لجمع المعلومات وتوثيق الحالات ومتابعة الملفات القانونية والتواصل مع الجهات المختصة ومساندة العائلات.

متابعة قانونية

وبيّن صالحة، أن اللجنة ستعمل على عدة مسارات أساسية، في مقدمتها إنشاء وتطوير قاعدة بيانات للملفات المتعلقة بأسرى ومحتجزي القطاع، وتوثيق المعلومات المتوفرة بشأن أوضاعهم ومصيرهم وظروف احتجازهم، إلى جانب متابعة الملفات القانونية ودراسة الخيارات والآليات المتاحة، والاستفادة من الخبرات القانونية التي توفرها المؤسسات الشريكة ونقابة المحامين.

وأشار إلى أن اللجنة ستعمل كذلك على متابعة أوضاع الأسرى وعائلاتهم، وتعزيز التواصل معهم ورصد احتياجاتهم ومساعدتهم على الوصول إلى المعلومات والجهات المختصة، فضلًا عن إيصال قضيتهم إلى المؤسسات الدولية والحقوقية والبعثات الدبلوماسية والمحافل الدولية.

وبين صالحة، أن العمل سيشمل أيضًا تنفيذ جهود إعلامية وحملات توعية لإبراز قضية الأسرى والمفقودين والمحتجزين، وتوفير معلومات موثقة للرأي العام ووسائل الإعلام، إلى جانب بناء آلية مستمرة للتعاون بين المؤسسات الحقوقية والأهلية والقانونية وتبادل المعلومات والخبرات وتكامل الأدوار.

ومن أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أكد المنسق العام لشبكة المنظمات الأهلية، أهمية الدور الإنساني المنوط باللجنة الدولية في متابعة أوضاع الأسرى والمحتجزين قسرا في النزاعات المسلحة، والتواصل مع عائلاتهم وفق آليات عملها.

وطالب صالحة، بتعزيز الجهود الإنسانية للوصول إلى المعلومات المتعلقة بأسرى ومحتجزي القطاع، وتوفير ما يمكن من بيانات لعائلاتهم بشأن أماكن وجودهم وأوضاعهم، ومتابعة أي ادعاءات تتعلق بظروف احتجازهم.

كما دعا الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية الدولية إلى إيلاء قضية أسرى القطاع الاهتمام اللازم، ودعم الجهود الرامية إلى الكشف عن مصير المفقودين والمحتجزين قسرًا، ومتابعة أوضاع الأسرى وضمان احترام حقوقهم وتمكين عائلاتهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بأبنائهم.

قضية وطنية

وقال صالحة: إن رسالة اللجنة إلى عائلات الأسرى والمحتجزين قسرا هي أن قضيتهم قضية وطنية وإنسانية وحقوقية، مؤكدًا أن اللجنة ستعمل على توحيد الجهود لمتابعة ملفاتهم ودعمهم في الحصول على المعلومات وإيصال أصواتهم إلى الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة.

وبين أن اللجنة تدرك حجم القلق والألم الذي تعيشه العائلات التي تجهل مصير أبنائها، ولذلك ستكون متابعة هذه الملفات من أولويات عملها، داعيًا كل من يمتلك معلومات موثقة بشأن أسرى ومحتجزي قطاع غزة إلى مشاركتها عبر القنوات التي ستعلنها اللجنة، بما يحفظ حقوق الأفراد وخصوصية العائلات وسلامتهم القانونية والإنسانية.

وأكد أن اللجنة ستعمل وفق معايير المهنية والاستقلالية والتحقق من المعلومات، واحترام خصوصية الضحايا وعائلاتهم، والالتزام بالمعايير الحقوقية والقانونية.

وختم صالحة، بإعلان انطلاق اللجنة رسميًا، مؤكدًا أن المؤسسات الموقعة ستعمل بصورة مشتركة لإبقاء قضية أسرى قطاع غزة حاضرة، ومواصلة جهود الرصد والتوثيق والمتابعة القانونية والمناصرة، وصولًا إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول مصير الأسرى والمحتجزين وأوضاعهم، داعيًا المؤسسات والجهات ذات العلاقة إلى دعم هذا الجهد الوطني المشترك وحماية حقوق الأسرى وكرامتهم الإنسانية.

الهدف: توحيد الجهود القانونية والحقوقية لمتابعة أوضاع أسرى ومحتجزي قطاع غزة والدفاع عن حقوقهم وحقوق عائلاتهم.

المهام: إنشاء قاعدة بيانات، وتوثيق الحالات، ومتابعة الملفات القانونية، ومتابعة أوضاع الأسرى وعائلاتهم.

المناصرة: إيصال قضية الأسرى والمحتجزين إلى المؤسسات الدولية والحقوقية والبعثات الدبلوماسية.

التوعية: تنفيذ جهود إعلامية وحملات توعية وتوفير معلومات موثقة للرأي العام ووسائل الإعلام.

المعايير: العمل وفق المهنية والاستقلالية والتحقق من المعلومات واحترام خصوصية الضحايا وعائلاتهم.

المشاركون: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ونقابة المحامين، ومؤسسات حقوقية وأهلية شريكة.

نادي الأسير: أكثر من 100 مواطن خضعوا لتحقيقات ميدانية في الضفة خلال يومين

رام الله/ فلسطين:

قال نادي الأسير أمس، إنّ عمليات التّحقيق الميداني الممنهجة التي ينفذها جيش الاحتلال في الضّفة الغربية مستمرة وبوتيرة متصاعدة، مشيراً إلى أنّها باتت تشكّل إحدى أبرز أدوات الاحتلال في عمليات المداهمة والاقتحام.

وخلال اليومين الماضيين، نفّذت قوات الاحتلال عمليات تحقيق ميداني طالت أكثر من 100 مواطن، تركزت بشكل خاص في بلدتي المغير وبدو، إذ أفرج الاحتلال عن غالبية من جرى التحقيق معهم، في حين لا تزال العملية العسكرية في بلدة بدو مستمرة حتى الآن، في أعقاب العملية التي جرت يوم أمس.

وفي بلدة بدو، تواصل قوات الاحتلال اقتحام المنازل وتفتيشها، واحتجاز المواطنين والتحقيق معهم ميدانيًا، في حين أقامت مركزًا للتحقيق والاحتجاز داخل أحد المنازل التي استولت عليها، واحتجزت فيه عشرات الشبان، بالتزامن مع عمليات التخريب والتكسير والاعتداء بالضرب، وتقييد أيدي عدد من المواطنين وتغطية أعينهم، حيث تظهر على أيديهم آثار القيود التي تعرضوا لها.

وأوضح النادي أنّ عمليات التحقيق الميداني ترافقها جملة من السياسات الممنهجة، من بينها التنكيل والاعتداء بالضرب، وتخريب وتدمير محتويات المنازل، إلى جانب التهديد والترهيب، ومصادرة الأموال والمقتنيات والأجهزة الإلكترونية، وعلى رأسها الهواتف، التي يجري تفتيش محتواها واستخدامها أداة للتنكيل والضغط.

كما تشمل هذه الممارسات احتجاز المواطنين لساعات وإخضاعهم للتحقيق في ظروف قاسية، وتحويل بعض المنازل إلى نقاط وثكنات عسكرية، واستخدام المواطنين رهائن ودروعًا بشرية، إلى جانب إلقاء منشورات تتضمن تهديدات مباشرة، في إطار سياسة تقوم على فرض السيطرة والترهيب على المواطنين.

وأكد نادي الأسير أنّ استمرار عمليات التحقيق الميداني واتساع نطاقها يأتي بالتزامن مع تصاعد اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في عدد من مناطق الضفة الغربية، بما يعكس تصاعدًا متزامنًا في منظومة الاعتداءات والانتهاكات بحق الفلسطينيين، التي تطال مختلف الفئات، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، في سياق منظومة متواصلة من الاعتقال والتنكيل والضغط.

خلال اعتصامهم الأسبوعي

أهالي أسرى غزة يطالبون بتحرك دولي لحماية أبنائهم في سجون الاحتلال

غزة/ جمال غيث:

طالبت لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية، واللجنة الوطنية العليا لأهالي أسرى قطاع غزة، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، المجتمع الدولي والمنظمات المختصة بالضغط على سلطات الاحتلال لوقف الجرائم الممارسة بحق الأسرى، وتوفير الحماية والاحتياجات الأساسية لهم والكشف عن مصير المفقودين والمحتجزين، والعمل على إطلاق سراحهم واستعادة جثامين الأسرى الشهداء المحتجزة.

جاء ذلك خلال الوقفة الأسبوعية التي نظمتها لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية واللجنة الوطنية العليا لأهالي أسرى قطاع غزة أمس، أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة غزة، بمشاركة أهالي الأسرى والمحررين وممثلي المؤسسات المعنية.

ورفع المشاركون، في الوقفة، لافتات تطالب بالحرية للأسرى، وتؤكد استمرار حضور قضيتهم في الذاكرة الفلسطينية، إلى جانب المطالبة بكشف مصير الأسرى المفقودين الذين لا تتوفر معلومات عن أماكن وجودهم أو أوضاعهم.

ودعا المشاركون، المنظمات الحقوقية والإنسانية والدولية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الأسرى، وتكثيف جهودها للوصول إليهم ومتابعة أوضاعهم، مؤكدين أن استمرار غياب المعلومات عن أعداد من معتقلي قطاع غزة وأماكن احتجازهم يزيد من معاناة عائلاتهم.

حراك دولي

وقال عضو لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية نشأت الوحيدي: إن اللجنة مستعدة للتعاون مع المؤسسات الحقوقية والقانونية في قطاع غزة، والضفة الغربية والداخل الفلسطيني والشتات من أجل تكثيف الجهود المتعلقة بقضية الأسرى والمطالبة بالكشف عن مصير المفقودين واستعادة جثامين الشهداء المحتجزة.

وأشار الوحيدي، إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال بلغ نحو 9350 حتى بداية سبتمبر/ أيلول الجاري، بينهم 90 أسيرة وأكثر من 350 طفلًا، إضافة إلى 3176 معتقلًا إداريًا، في حين يبلغ عدد من تصنفهم سلطات الاحتلال تحت مسمى "المقاتلين غير الشرعيين" 1393 معتقلًا، وفق بيانات نادي الأسير ومؤسسة الضمير وهيئة شؤون الأسرى.

وأضاف أن الانتهاكات بحق الأسرى تشمل التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من العلاج والزيارات والعزل، مشددًا على ضرورة فتح المجال أمام الجهات الحقوقية والقانونية لمتابعة أوضاع الأسرى والتحقق من ظروف احتجازهم.

أبرز المطالب

وقف الجرائم والانتهاكات بحق الأسرى.

توفير الحماية والاحتياجات الأساسية للأسرى.

الكشف عن مصير المفقودين والمحتجزين.

إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين.

استعادة جثامين الأسرى الشهداء المحتجزة.

توفير العلاج والرعاية الصحية.

وقف الإهمال الطبي والحرمان من الأدوية.

تمكين المحامين والمؤسسات الحقوقية والإنسانية من الوصول إلى الأسرى.

وقف الاعتقال الإداري.

وأشار إلى أن عدد شهداء الحركة الأسيرة، ممن عُرفت هوياتهم منذ عام 1967 ارتفع إلى 329 شهيدًا، بينهم 92 شهيدًا منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بحسب نادي الأسير، الذي أشار أيضًا إلى أن جثامين 100 أسير شهيد معلومة الهوية ما زالت محتجزة، بينهم 89 ارتقوا منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على غزة.

وطالب الوحيدي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية بتفعيل دورها في متابعة أوضاع الأسرى، والعمل على الوصول إلى المحتجزين والمفقودين، واستعادة جثامين الشهداء، مؤكدًا أهمية توحيد الجهود القانونية والحقوقية لمتابعة هذه الملفات.

إهمال طبي

بدورها، قالت ممثلة اللجنة الوطنية العليا لأهالي أسرى قطاع غزة، تهاني أبو ضهير: إن الوقفة تأتي لرفع الصوت تجاه ما يتعرض له الأسرى من اعتداءات وقمع وعزل وحرمان من العلاج والاحتياجات الأساسية، مؤكدة أن وراء كل أسير عائلة تنتظر معرفة مصيره.

ونعت أبو ضهير، في كلمة لها، الأسير معتز نظام الأطرش، الذي أعلن عن استشهاده داخل سجن "عوفر" في 16 سبتمبر/ أيلول الجاري، بعد اعتقاله إداريًا منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2025.

وأفادت هيئة شؤون الأسرى، في بيان لها، بأن الأطرش، البالغ 21 عامًا، كان معتقلًا دون تهمة أو محاكمة، فيما قالت عائلته: "إنه لم يكن يعاني مشكلات صحية معروفة قبل اعتقاله".

وطالبت أبو ضهير، بالكشف عن ظروف استشهاده ومتابعة أوضاع الأسرى الذين تحيط بهم المخاطر، محذرة من تداعيات الإهمال الطبي والحرمان من العلاج والأدوية ولا سيما بحق الأسرى المرضى.

كما طالبت بتوفير الحماية والرعاية الصحية والإنسانية للأسرى والأسيرات، ووقف الاعتقال الإداري وتمكين المحامين والمؤسسات الحقوقية والإنسانية من الوصول إلى الأسرى والاطلاع على أوضاعهم، وضمان قدرتهم على التواصل مع ذويهم ومتابعة حقوقهم القانونية.

ودعت أبو ضهير، إلى تدخل دولي عاجل لوقف الانتهاكات بحق أسرى غزة، وتوفير احتياجاتهم الأساسية إلى حين الإفراج عنهم، مؤكدة أن استمرار غياب المعلومات عن عدد من المعتقلين يضاعف معاناة عائلاتهم.

وتواصل سلطات الاحتلال اعتقال أكثر من 9350 أسيرًا ومعتقلًا فلسطينيًا، بينهم أكثر من 350 طفلًا و90 أسيرة، فيما لا يزال عدد من معتقلي قطاع غزة، في ظروف ومواقع احتجاز لا تتوفر بشأنها معلومات كاملة.

أسيرة: القمع والإهمال الطبي مستمران في سجن الدامون

رام الله/ فلسطين:

قالت الأسيرة (ذ.ن)، إن القمع في الدامون مستمر ويزداد، والأسرى يعيشون بحرمان دائم من أبسط حقوقهم الإنسانية.

وأوضحت الأسيرة وهي معتقلة منذ التاسع من شباط، أنها تعاني مرض "سكابيوس" نتيجة ظروف السجن الصحية الصعبة، ولم تتلق أي علاج سواء لـ"سكابيوس" أو لـ"التهابات المسالك البولية" التي تعانيها عقب اعتقالها وبقائها في ظروف معيشية لا إنسانية.

وكشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في تقريرها الصادر أمس، عقب زيارة محامي الهيئة للأسيرة عن ظروف اعتقالها، إذ داهمت قوات جيش الاحتلال حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل منزل والد الأسيرة واعتقلتها بعد أن فتشتها تفتيشاً عارياً.

وقالت إنها تعرضت للشتائم والصراخ خلال اعتقالها وألقاها الجنود على أرضية الجيب العسكري وبقيت ممنوعة من التحرك حتى حوالي الساعة السابعة صباحاً، وإذا ما تحركت كانت تتعرض للضرب الشديد على ظهرها.

وتابعت: "لاحقاً تم نقلي إلى منطقة قدوميم، وهناك وضعوني على الأرض بجانب الأوساخ، وكانوا يلتقطون الصور بجانبي وهم يضحكون ويسخرون مني، وانهالوا علي بالضرب المبرح على منطقة الرأس والوجه وسببوا لي آلاماً شديدة، بعد ذلك تم نقلي إلى المسكوبية وأبقوني هناك وأنا معصوبة العينين ومقيدة منذ ساعات العصر وحتى الساعة التاسعة ليلاً".

وتعرضت الأسيرة (ذ.ن) بالمسكوبية للتفتيش العاري أيضا، إذ صادرت المجندات منها ملابس الصلاة والمنديل وتم تصويرها، وبقيت 17 يوما بالمسكوبية التي تصفها بالمسلخ وتقول: "الزنازين تشبه القبر، والسرير باطون وعليه فرشة بلاستيك رقيقة دون غطاء عليها، أعطونا بطانيتين خفيفتين جداً وعلى الرغم من برودة الطقس والمكان فقد شغلوا المكيف البارد فوق رؤوسنا بشهر شباط، لا يوجد أي مصدر إضاءة والأكل سيئ جداً والظروف لا تصلح للعيش الآدمي.

ووصفت الظروف الاعتقالية بالدامون بأنها سيئة جداً، فالأكل قليل ورديء النوعية، والفورة قصيرة جدا "يُسمح لنا خلالها بالاستحمام وتنظيف الغرفة حيث تكون بساعات الصباح الباكرة حوالي الساعة الخامسة والنصف صباحاً، خلال الفورة نُمنع من الحديث، وهناك اكتظاظ شديد في الغرف وفي كل غرفة يوجد عدة أسيرات ينمن على الأرض".

وأشارت إلى اقتحام وزير ما يسمى الأمن القومي ايتمار "بن غفير" قسم الأسيرات غرفة رقم 8+3، إذ أصبحت المعاملة أسوأ مما كانت بعد زيارته وقبل حوالي 10 أيام من تاريخ الزيارة، تعرضت غرفة الأسيرة للقمع "فقد أخرجونا من الغرفة ووضعونا بغرفة صغيرة وكنا 11 أسيرة، وصادروا الملابس والأغراض وتم عزل عدد من الأسيرات وإخراجهن لاحقا".

بين انتفاضة الشارع وحسابات القصور.. مرآة المواقف في حرب الإبادة

د. علاء أبو عامر

كشفت التقارير الدولية مؤخرًا عن لقاء أمني سري عُقد في ألمانيا، جمع بين رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي إيال زامير، وقادة عسكريين ورؤساء أركان من عدة دول عربية، برعاية القيادة المركزية الأمريكية. هذا الاجتماع، الذي خُصص لبحث الحرب مع إيران والتصعيد الإقليمي.

تضع الحرب المستمرة في قطاع غزة ولبنان، واحتلال أجزاء من سوريا، العالم بأسره أمام اختبار أخلاقي وسياسي كاشف. وفي هذا المشهد الدامي، *تتبدى مفارقة صارخة عند عقد مقارنة بين الشعوب والأنظمة، في الغرب وفي الشرق والمغرب العربي، حيال التعامل مع الكيان الصهيوني*. هذه المقارنة لا تكشف فقط عن تباين في السياسات، بل عن فجوة عميقة في الوعي وبنية اتخاذ القرار.

في الغرب، يظهر شرخ واضح بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي. فالشعوب الغربية، وخصوصًا فئات الشباب وطلبة الجامعات العريقة، قادت حراكًا غير مسبوق تجاوز مجرد التنديد إلى تبني خطوات عملية، مثل المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية، والضغط لفرض حظر على منتجات المستوطنات. هذا الحراك الشعبي، المدفوع بحس إنساني وحقوقي، نجح في إجبار بعض الحكومات الغربية على مراجعة مواقفها، مما أثمر عن اعتراف دول أوروبية بالدولة الفلسطينية، واتخاذ إجراءات تقييدية ضد الاحتلال. ومع ذلك، تظل الأنظمة الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، متمسكة بحبل الوريد الذي يمد الكيان بالسلاح والغطاء السياسي، محكومة بجماعات الضغط والمصالح الاستراتيجية، مما يجعلها شريكة في المسؤولية عن هذه الإبادة رغم كل الحراك الشعبي المحيط بها.

أما في الفضاء العربي، فإن المشهد يبدو مقلوبًا ومثيرًا للأسى. الشعوب العربية تعيش حالة من الغليان العاطفي والوجع المكبوت، وتعلن تضامنها الكامل والمطلق مع القضية، معتبرة إياها قضية وجودية لا تقبل المساومة. لكن هذا النبض الشعبي يصطدم بجدار صلب من التقييد، مما يمنعه من التحول إلى فعل سياسي مؤثر أو ضغط حقيقي على مراكز القرار. وفي المقابل، تتبنى الأنظمة العربية نهج "الواقعية السياسية" أو المصلحة النفعية الضيقة. فبينما تقف المنطقة على صفيح ساخن، تواصل عواصم عربية تعميق مسار التطبيع، وتبادل السفراء، وتفعيل الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، تحت مبررات الحفاظ على قنوات الاتصال والوساطة، أو حماية الأمن القومي الخاص. وهي تبريرات تسقط تلقائيًا أمام واقع التدمير الشامل والتهجير الذي يطال المنطقة بأسرها، دون أن تفلح هذه القنوات في إدخال المساعدات الكافية أو لجم العدوان.

إن *المقارنة تكشف عن معادلة مقلوبة: في الغرب، تضغط الشعوب الحرة لتعديل بوصلة أنظمتها المتواطئة وتنجح جزئيًا في محاصرة الاحتلال؛ وفي الشرق، تكبح الأنظمة إرادة شعوبها الحية، وتكافئ الاحتلال بفتح الأبواب له* في اللحظة التي يمارس فيها أبشع ممارسات التطهير العرقي.

لقد بلغت المفارقة أوجها حين تجاوز التنسيق الغرف الدبلوماسية المغلقة إلى أروقة القيادات العسكرية؛ إذ كشفت التقارير الدولية مؤخرًا عن لقاء أمني سري عُقد في ألمانيا، جمع بين رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي إيال زامير، وقادة عسكريين ورؤساء أركان من عدة دول عربية، برعاية القيادة المركزية الأمريكية. هذا الاجتماع، الذي خُصص لبحث الحرب مع إيران والتصعيد الإقليمي، شهد قيام زامير بتقديم إحاطة واستعراض لعمليات جيشه على مختلف الجبهات. إنه تجسيد عملي لواقع مؤلم، حيث يلتقي المخطط والمنفذ لعمليات التدمير مع قادة جيوش المنطقة للبحث في ترتيبات أمنية مشتركة، بينما دماء الضحايا لم تجف بعد.

إن *ما يحدث اليوم يتجاوز حدود الفشل الدبلوماسي إلى مرحلة السقوط الأخلاقي والتاريخي الكامل*. عندما يستعرض رئيس أركان جيش الاحتلال "زامير" عمليات جيشه أمام قادة جيوش عربية في ألمانيا، بينما طائراته تبيد الحجر والبشر في غزة وبيروت، فإن الحديث عن "الواقعية السياسية" يتحول إلى غطاء للعجز، بل والتواطؤ. إن الأمة التي يجلس قادة عسكرها للاستماع إلى إحاطات القاتل وهي تشاهد أشلاء أبنائها على الشاشات، هي أمة تخون حاضرها وتصنع ذلها بيديها، وسيذكر التاريخ أن قطار التنسيق والتطبيع العربي سار فوق جثث الضحايا ودماء الأبرياء دون خجل أو وجل.

غزة.. النظام الدولي شريك في هندسة البؤس

محمد شاهين

إن أخطر ما في المشهد أن النزوح لم يعد حالة مؤقتة تنتظر العودة إلى المنزل، بل أصبح بالنسبة إلى آلاف العائلات واقعًا يوميًا مفتوحًا على المجهول.

يشهد قطاع غزة اليوم وضعًا إنسانيًا يتجاوز حدود الكارثة التقليدية ليصل إلى مستوى الانهيار الشامل للكرامة البشرية. فخلف الأرقام والتقارير الدولية يوجد إنسان فلسطيني فقد بيته وأمانه وخصوصيته وأبسط مقومات الحياة، نحو مليوني إنسان يعيشون في ظروف بالغة القسوة، كثير منهم ينتقلون من مكان إلى آخر بحثًا عن زاوية أكثر أمنًا، فيما تحولت الخيام الممزقة إلى بيوت اضطرارية للعائلات، وتحولت الشوارع والشواطئ ومواقع النزوح العشوائية إلى أماكن إقامة لأطفال ونساء وشيوخ لا يملكون سوى ما حملوه معهم. ومع اقتراب موسم الأمطار، يصبح السؤال أكثر إيلامًا: أين سيحتمي هؤلاء إذا اجتاحت المياه خيامهم؟ وأين سيذهب طفل يرتجف من البرد، بينما لا يملك والده سوى قطعة قماش يحاول بها حماية أسرته؟

هذه المأساة لا تختصر في نقص الغذاء أو الماء أو الدواء، وإنما تمتد إلى الحق الأساسي في المأوى والعيش بكرامة. الإنسان الذي فقد منزله لا يفقد الجدران فقط، بل يفقد المكان الذي كان يمنحه شعورًا بالأمان والخصوصية والانتماء. والأم التي تنام وأطفالها تحت سقف من النايلون لا تستطيع أن تحميهم من البرد أو المطر، والأب الذي يرى أبناءه ينامون على الأرض لا يحتاج إلى تقرير دولي ليعرف معنى العجز. إن الأرقام التي تتحدث عن احتياجات الملايين تخفي وراءها قصصًا إنسانية لا تنتهي: طفل يريد سريرًا آمنًا، أم تبحث عن مكان يحفظ خصوصيتها، مسن يحتاج إلى سقف لا تغرقه مياه الشتاء، وأسرة كاملة تريد فقط أن تعيش ليلة واحدة دون خوف من المطر أو المرض أو التشرد.

وإذا كان القانون الدولي الإنساني قد وضع قواعد لحماية المدنيين في زمن الحرب، فإن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: أين تقف هذه القواعد عندما يتحول النزوح إلى حياة دائمة؟ وأين هي الآليات الدولية القادرة على ضمان وصول المساعدات وتأمين المأوى وحماية المدنيين؟ لقد أكدت مؤسسات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية على جملة من الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات واحترام الكرامة الإنسانية. لكن الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي أصبحت مؤلمة إلى حد يجعل الفلسطيني يشعر أن القانون موجود على الورق، بينما يبحث هو عن مأوى في العراء. وحين يصبح عجز المجتمع الدولي عن حماية المدنيين مستمرًا، فإن الأزمة لا تعود أزمة احتلال وحرب فحسب، بل تصبح أيضًا أزمة في فعالية النظام الدولي وآليات إنفاذ القانون.

إن أخطر ما في المشهد أن النزوح لم يعد حالة مؤقتة تنتظر العودة إلى المنزل، بل أصبح بالنسبة إلى آلاف العائلات واقعًا يوميًا مفتوحًا على المجهول. هناك أطفال ولدوا في الخيام ولم يعرفوا معنى البيت، وهناك عائلات فقدت منازلها ثم فقدت مكان نزوحها أكثر من مرة، وهناك آباء يحملون أطفالهم من مكان إلى آخر، وهم عاجزون عن الإجابة عن سؤال بسيط يطرحه الصغار: متى نعود إلى بيتنا؟ إن تحويل الإنسان إلى نازح دائم لا يعني فقط حرمانه من السكن، بل انتزاع شعوره بالاستقرار والانتماء والمستقبل. ومن هنا، فإن معالجة أزمة النزوح يجب ألا تكون بتوزيع المساعدات وحده، بل بتوفير مساحات آمنة ومنظمة تضمن للعائلات حدًا أدنى من الخصوصية والكرامة والحماية.

ومن هنا تبرز مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة والأونروا والدول العربية والإسلامية والجهات المحلية في الانتقال من إدارة الأزمة إلى معالجة جذورها الإنسانية المباشرة. المطلوب بصورة عاجلة توفير قطع أراضٍ مناسبة ومنظمة للنازحين، تسمح بإقامة مراكز إيواء لائقة ومرافق صحية وشبكات مياه وصرف صحي ومساحات آمنة للأطفال والنساء وكبار السن. كما ينبغي ضمان إدخال مستلزمات الإيواء ومواد البناء الضرورية، وتهيئة الظروف التي تسمح للعائلات بالانتقال من الخيام العشوائية إلى مساكن مؤقتة تحفظ خصوصيتها وكرامتها. إن توفير المأوى ليس مشروعًا ترفيًا ولا مطلبًا ثانويًا يمكن تأجيله إلى ما بعد انتهاء الحرب، بل هو جزء أساسي من حماية المدنيين ومن صون الكرامة الإنسانية.

لقد *آن الأوان لأن ينظر العالم إلى غزة لا باعتبارها رقمًا جديدًا في نشرات الإغاثة، بل باعتبارها مجتمعًا بشريًا يعيش أفراده مأساة يومية*. خلف كل خيمة قصة بيت كان قائمًا. وخلف كل طفل نازح عائلة كانت تحلم بمستقبل طبيعي. وخلف كل أم تخشى المطر إنسان يريد أبسط حقوقه: سقفًا آمنًا ومكانًا يحمي أبناءه. لذلك، فإن ترك ملايين الفلسطينيين في العراء ليس مجرد عجز إغاثي، بل فشل أخلاقي وقانوني يستحق أن يتوقف أمامه الضمير العالمي. فالمأوى حق، والكرامة حق، والحماية حق. وإذا كان النظام الدولي قد عجز حتى الآن عن إنهاء المأساة، فإن أقل ما يمكنه فعله هو ألا يسمح بأن تتحول حياة الفلسطينيين في غزة إلى هندسة دائمة للبؤس والنزوح والانتظار.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين" تعبر عن رأي أصحابها

العودة المدرسية بقدرة شرائية محدودة

شراء وفق الإمكانات: أسر تواجه مصاعب في شراء القرطاسية والملابس والأحذية وفق ما تسمح به قدرتها المالية.

بين المدرسة والمعيشة: الأهالي يوازنون بين احتياجات أبنائهم المدرسية ومتطلبات المأكل والمشرب.

نقص السيولة: الفقر والبطالة وعدم توافر السيولة تحد من قدرة الأسر على الشراء.

مساعدات خيرية: بعض الأسر تعوّل على ما تقدمه المؤسسات الخيرية لتوفير احتياجات أبنائها.

لوازم العودة المدرسية في غزة..

أسعار مرتفعة وقدرة شرائية محدودة

غزة/ رامي رمانة:

مع عودة العام الدراسي إلى قطاع غزة، تعود معه أعباء جديدة على أسر أنهكتها حرب الإبادة وفقدت مصادر دخلها ومعيليها. وتجد معظم العائلات نفسها أمام احتياجات مدرسية تتجاوز قدرتها على الإنفاق، من القرطاسية والملابس والأحذية، في وقت لا تزال الأسواق تعاني ضعف الحركة، ويكتفي الأهالي بشراء ما تسمح به إمكاناتهم، وسط مخاوف اقتصادية لا تزال تثقل تفاصيل الحياة اليومية.

وتأتي هذه المحاولات في واقع اقتصادي يحد من قدرة الأسر على الإنفاق؛ فمعدل البطالة بين الشباب في غزة بلغ نحو 85.5% خلال عام 2025، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء. وفي يوليو/تموز 2026، بلغ متوسط التضخم في غزة نحو 187%، في حين أظهر مسح لبرنامج الأغذية العالمي أن 77% من الأسر التي شملها المسح واجهت صعوبة في الوصول إلى الأسواق، بسبب عوامل من بينها نقص السيولة وعدم القدرة على تحمل أسعار السلع الأساسية.

في سوق النصيرات وسط قطاع غزة، تبدو مظاهر الاستعداد للعام الدراسي محدودة مقارنة بما كانت عليه في السابق.

بضائع أقل، وحركة شراء أضعف، وأسر تحاول الموازنة بين احتياجات أبنائها المدرسية ومتطلبات الحياة الأساسية.

ومع هذا الموسم، الذي يعد الأول انتظامًا بعد سنوات من التوقف، يحاول الأهالي تأمين الحد الأدنى من المستلزمات لأبنائهم، فيما يواجه التجار بدورهم تحديات تتعلق بضعف القدرة الشرائية، وارتفاع الأسعار، ونقص بعض البضائع والمواد الخام.

عودة جزئية

تحاول السيدة أم وائل النزلي شراء ما يحتاج إليه أبناؤها الملتحقون بمقاعد الدراسة لبدء العام الدراسي، من قرطاسية وأدوات وبعض الملابس والأحذية، وفق ما تسمح به إمكاناتها المالية.

تقول لصحيفة "فلسطين" إن عودة الطلاب إلى مقاعد الدراسة تحمل فرحة كبيرة، وإن كانت العودة جزئية بسبب هدم المدارس ولجوء النازحين إليها.

وتضيف: "السنوات التي أرغم فيها أبنائي على المكوث دون دراسة كانت صعبة للغاية، وقد لمسنا ذلك في تراجع التحصيل الدراسي".

وتوضح أن ابنها الأخير يخوض هذا العام أول عام دراسي له في المرحلة الابتدائية، لذلك تسعى جاهدة لتوفير احتياجاته، فيما ستكتفي بشراء بعض المستلزمات لأخويه التوأم الأكبر سنا، بسبب الظروف الاقتصادية التي تواجهها الأسرة.

وتقول إن زوجها يرافق ابن أخيه في مصر، بعد إصابته خلال الحرب، ومنذ ذلك الحين أصبح الوضع المالي للأسرة صعبًا جدًا، مضيفة: «أحاول أن أوزع ما بين متطلبات المأكل والمشرب واحتياجات المدارس».

وتأتي عودة الطلبة إلى التعليم في وقت لا تزال فيه العملية التعليمية في غزة تواجه فجوة كبيرة؛ إذ تشير بيانات اليونيسف إلى أن نحو 700 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 4 و17 عامًا حُرموا من التعليم الحضوري الرسمي لما يقارب ثلاثة أعوام دراسية متتالية. كما تضرر نحو 98% من مباني المدارس، في حين تحتاج أكثر من 93% منها إلى إعادة تأهيل رئيسة أو إعادة بناء كاملة.

وفي محاولة لسد جزء من هذه الفجوة، استفاد نحو 435 ألف طفل خلال النصف الأول من عام 2026 من مساحات التعلم المؤقتة، في حين حصل نحو 344 ألف طفل على مواد تعليمية أساسية، وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، ظل نحو 420 ألف طفل، أي ثلاثة من كل خمسة أطفال، من دون تعلم حضوري.

أما الأب أبو أحمد العكاوي، فيرى أن العام الدراسي الحالي يخلو من مظاهر الأعوام السابقة، التي كانت تشهد حركة واضحة في الأسواق قبل بدء الدراسة.

ويقول لصحيفة "فلسطين": أتذكر كيف كنت أصطحب الأبناء قبل أسبوعين من العام إلى المدارس، وكانت المحال التجارية تعمل على عرض الحقائب المدرسية وتقديم العروض والخامات المتنوعة، وهذا للأسف غير موجود.

ويشير إلى أن الناس ما تزال تخشى عودة الحرب، وبالتالي فقدان العام الدراسي، إلى جانب التطورات التي يشهدها العالم حاليًا.

كما يوضح أن التجار أنفسهم يخشون عدم تصريف الملابس في حال فشل الموسم الدراسي، مشيًرا إلى أن الحرب غيّرت أساليب البيع لدى التجار، فأصبحوا يبيعون ما يتوفر لديهم، بعدما توقف كثير من الإمكانات أو تعذر إدخال بعض البضائع بسبب منع الاحتلال توريدها.

ويؤكد أصحاب المحال التجارية أن الناس يحاولون، قدر استطاعتهم، شراء بعض الاحتياجات، إلا أن الأوضاع المالية الصعبة، وعدم توفر السيولة النقدية، والفقر والبطالة، تحد من قدرتهم على الشراء، في حين تعوّل بعض الأسر على ما تقدمه المؤسسات الخيرية.

ويقول بائع الأحذية عمار أبو هدة لـ"فلسطين" إن أسعار الأحذية في الأسواق متفاوتة بحسب النوع والجودة، إذ تبدأ من نحو 50 شيكلًا وتصل إلى 150 شيكلًا للحذاء الواحد، مشيرًا إلى أن الأسعار تشهد ارتفاعًا بسبب التنسيقات.

وينبه أبو هدة إلى أن التفاوت في الأسعار يجعل الأسر أمام خيارات محدودة عند شراء مستلزمات أبنائها، إذ تحاول العائلات اختيار ما يتناسب مع إمكاناتها المالية، في وجود الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها.

وفي سوق الملابس، يقول أحد الباعة لصحيفة "فلسطين" إن عدم إلزام المدارس الطلبة بالزي المدرسي، خاصة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، دفع التجار إلى عدم عرض كميات كبيرة منه، في ظل محدودية الإقبال عليه.

ويضيف البائع أبو لؤي العصار لصحيفة "فلسطين" أن المصانع المحلية التي كانت تعتمد على المواد الخام في صناعة الزي المدرسي توقفت، الأمر الذي أثر على توفر الملابس المدرسية في الأسواق، في وقت يواجه فيه التجار صعوبة في توفير كميات متنوعة تلبي احتياجات الطلبة.

حماية المستهلك تضبط تجارًا يبيعون الفحم بأعلى من التسعيرة الرسمية

غزة/ فلسطين:

ضبطت طواقم حماية المستهلك التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني في محافظة غزة عدة تجار يبيعون الفحم بأسعار تفوق السقف السعري المحدد من الوزارة، وأحالت جميع المخالفين فورًا إلى الدائرة القانونية تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحقهم.

وقالت الوزارة في تصريح صحفي إن طواقمها نفذت حملة ملاحقة وتفتيش واسعة استهدفت التجار ومنافذ البيع غير الملتزمة بالتسعيرة الرسمية، وذلك في إطار متابعتها الميدانية لأسعار السلع الأساسية وضبط حركة الأسواق ومنع التجاوزات.

وأضافت أن الحملة استهدفت خصوصًا من استغلوا حاجة السوق ورفعوا أسعار بيع الفحم بصورة احتكارية وغير مبررة، مشيرة إلى ضبط عدة حالات لتجار متلبسين ببيع الفحم بأسعار تتجاوز السقف السعري المحدد، في مخالفة للقوانين والتعليمات المنظمة للسوق.

وأكدت الوزارة أن تعليمات التسعيرة ملزمة، وأنها ستتخذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق المخالفين، مشددة على رفض استغلال احتياجات المواطنين أو التلاعب بالأسعار تحت أي ظرف.

ودعت المواطنين إلى التمسك بحقهم في شراء الفحم وفق التسعيرة الرسمية، والإبلاغ الفوري عن أي تاجر مخالف أو محتكر عبر قنوات التواصل وأرقام الشكاوى المعتمدة، دعمًا لجهود طواقم حماية المستهلك في ضبط الأسواق.

كبر حلم بصير البرش في مياه نادي نماء، حيث بدأ طفلا يتعلم السباحة ويتدرج في المنافسات، قبل أن تتحول موهبته إلى طموح بارتداء قميص المنتخب الفلسطيني ورفع علم بلاده في البطولات الدولية. لكن حرب الإبادة قطعت الطريق أمام ذلك الحلم، ليرحل السباح الشاب شهيدا، تاركا خلفه مسيرة قصيرة حافلة بالإنجازات وقصة رياضي كان ينتظر مستقبلا أكبر في السباحة الفلسطينية.

الشهيد بصير البرش..

سباح حمل حلم فلسطين ورحل قبل رفع رايتها

غزة/ مؤمن الكحلوت:

لم يكن بصير البرش مجرد رياضي مرّ سريعا في ميادين الرياضة الفلسطينية، بل كان شابا نشأ في بيئة رياضية، وتعلّق بالسباحة منذ سنوات طفولته، وحمل معه حلما ظل يكبر مع مرور السنوات "ارتداء قميص منتخب فلسطين، ورفع العلم في البطولات العالمية".

ذلك الحلم الذي بدأ من مدينة جباليا، انتهى بطريقة لم يكن بصير يتخيلها، بعدما ارتقى شهيدا يوم السبت الماضي، تاركا خلفه قصة رياضي شاب كان يمكن أن تكون له فصول أخرى في عالم السباحة والرياضة الفلسطينية.

ابن عائلة رياضية

وُلد البرش، في مدينة جباليا عام 1998، ونشأ في عائلة ارتبط اسمها بالرياضة والعمل الرياضي في قطاع غزة، فوالده الدكتور منير البرش رئيسا لنادي نماء الرياضي، كما ضمت العائلة عددا من الرياضيين والشخصيات الرياضية، من بينهم الشهيد الدكتور موسى البرش، مدير عام النادي، والشهيد الدكتور عدنان البرش، الذي شغل منصب رئيس الدائرة الطبية في الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم.

وفي مثل هذه البيئة، لم تكن الرياضة بالنسبة إلى بصير مجرد هواية عابرة، وإنما جزءا من حياته وبيئته العائلية، وهو ما ساعده على اكتشاف موهبته مبكرا، ودفعه إلى التعلق برياضة السباحة والسعي إلى تطوير نفسه فيها، مع انشاء مسبح خاص في ناديه نماء.

البداية من الماء

في منتصف عام 2007، بدأ اسم البرش بالظهور بصورة أوضح في مسابقات السباحة المحلية، عندما شارك مع زملائه في منافسات النادي، ونجح في تحقيق نتائج لافتة رغم صغر سنه.

لم يكن دخوله إلى عالم المنافسات مجرد مشاركة من أجل الحضور، فقد بدأ تدريجيا في إثبات قدراته، ونجح في تصدر عدد من البطولات والمسابقات الخاصة بالنادي، ليصبح أحد الوجوه الشابة التي يُنتظر منها مستقبل جيد في اللعبة.

ومع استمرار مشاركاته، بدأ بصير في الانتقال من المنافسات الداخلية إلى البطولات المحلية، وهناك ظهرت قدرته على المنافسة وتحقيق المراكز المتقدمة.

ميداليات وإنجازات مبكرة

حقق بصير المركز الثاني في سباق 50 متر ظهر ضمن بطولة فلسطين، كما حصل على المركز الثاني في سباق 50 متر حرة ببطولة مبادرة حماية الطفولة.

وفي عام 2008، واصل السباح الشاب تقديم مستوياته الجيدة، وتمكن من الحصول على المركز الأول في سباق 50 متر صدر ضمن بطولة التعاون، كما نال المركز الثاني في سباق 50 متر ظهر في بطولة العودة.

كانت تلك النتائج بمثابة مؤشرات على امتلاكه موهبة حقيقية، خصوصا أن تلك الإنجازات جاءت في سن مبكرة، وهو ما جعل مدربيه وزملاءه ينظرون إليه باعتباره مشروع سباح يمكن أن يحقق الكثير مستقبلا.

مدربه رأى فيه مشروع بطل

الكابتن محمود شمعة مدرب المنتخب الوطني للسباحة، ونائب رئيس الاتحاد الفلسطيني للعبة، كان من أكثر الأشخاص الذين لمسوا موهبته عن قرب، ولم يكن ينظر إليه باعتباره لاعبا عاديا.

وقال شمعة لـ "فلسطين": "عندما شاهدته لأول مرة، اقتنعت بقدراته، وأبهرني مستواه، وأبلغت الإدارة أنه لاعب موهوب ويمتلك مستقبلا واعدا"

وأضاف: "تميز بالذكاء وسرعة استيعاب الأفكار الفنية، التي كان يقدمها له خلال التدريبات".

منحت هذه الصفات بصير فرصة أكبر للتطور، خصوصا في رياضة تحتاج إلى الانضباط والتركيز والقدرة على تنفيذ التعليمات الفنية بدقة.

حلم أكبر من البطولات المحلية

ورغم النتائج التي حققها في البطولات المحلية، لم يكن طموح بصير يتوقف عند الحصول على المراكز الأولى داخل قطاع غزة، إذ كان لديه حلم واضح: "الوصول إلى المنتخبات الوطنية الفلسطينية".

كان يريد أن يرتدي ألوان فلسطين، وأن يمثل بلاده في البطولات، وأن يرى العلم الفلسطيني مرفوعا في المحافل الرياضية المحلية والدولية.

ذلك الحلم كان يمثل بالنسبة إليه أكثر من مجرد إنجاز رياضي؛ كان يرى في تمثيل فلسطين فرصة لحمل اسم وطنه إلى خارج حدود القطاع، وتحويل سنوات التدريب والمنافسة إلى لحظة فخر له ولعائلته ومدينته.

لكن السنوات مضت، وكبرت معها التحديات التي واجهها الرياضيون في قطاع غزة، قبل أن تأتي الحرب لتضع الرياضة وكل تفاصيل الحياة أمام واقع مختلف تماما.

الرياضة في عائلته.. أكثر من مجرد منافسة

ارتبط اسم عائلة البرش أيضا بالعمل الرياضي وتطوير المنشآت، وكان من بين المشاريع التي ارتبطت بالعائلة إنشاء صرح رياضي في قطاع غزة، بما في ذلك مسبح بمواصفات دولية.

وكان وجود مثل هذه المنشآت يمثل فرصة للرياضيين الشباب لممارسة السباحة والتدريب في بيئة أفضل، كما يعكس حجم الطموح الذي كان موجودا لدى الرياضيين وعائلاتهم لتطوير الألعاب الفردية في غزة.

وفي هذا السياق، كان بصير يرى الرياضة مساحة يمكن من خلالها تحقيق الذات وخدمة فلسطين، لا مجرد منافسة على ميدالية أو مركز متقدم.

الحرب تُسدل الستار على الحلم

ومع اندلاع حرب الإبادة وجد الرياضيون الفلسطينيون أنفسهم أمام ظروف قاسية، بعدما تعرضت المنشآت الرياضية لأضرار واسعة، وتوقفت العديد من الأنشطة والمسابقات، وأصبح الرياضي يبحث قبل كل شيء عن الأمان ومكان يستطيع فيه مواصلة حياته.

بصير، الذي كان يحمل حلم المنتخب والبطولات، لم يكن بعيدا عن هذه الظروف.

وفي يوم السبت 19 سبتمبر/أيلول 2026، ارتقى بصير البرش شهيدا إثر استهداف الاحتلال له قرب مقر الدفاع المدني غربي مخيم جباليا شمال قطاع غزة، وهو بعمر 28 عاما.

رحل بصير، لكن مسيرته القصيرة في السباحة تركت وراءها تفاصيل تستحق أن تُروى.

من طفل بدأ المنافسة في مسابقات النادي، إلى سباح حقق مراكز متقدمة في البطولات، ثم شاب حمل حلم الوصول إلى المنتخب الوطني ورفع علم فلسطين، وصولا إلى شهيد أصبح اسمه جزءا من ذاكرة الحركة الرياضية الفلسطينية.

وفي كل مرة تُذكر فيها أسماء الرياضيين الذين رحلوا خلال الحرب، تبقى قصة بصير مختلفة بتفاصيلها؛ فهو لم يكن مجرد لاعب يحمل رقما في قائمة، بل كان ابن عائلة رياضية، وسباحا يمتلك الموهبة، وطالبا جامعيا، وشابا له أحلامه وطموحاته.

كان يريد أن يصل إلى منصات المنافسة، لكن اسمه وصل إلى مكان آخر؛ إلى ذاكرة وطنه.

قصة الشهيد بصير البرش هي واحدة من مئات القصص التي تحملها الحركة الرياضية الفلسطينية، قصص رياضيين كانت لديهم أحلام ومواهب ومشاريع للمستقبل، لكن وحشية الاحتلال قطعت الطريق أمام كثير منهم.

وُلد بصير البرش في جباليا عام 1998 ونشأ وسط عائلة رياضية.

بدأ مشاركاته في مسابقات السباحة المحلية خلال عام 2007.

حقق مراكز متقدمة في سباقات السباحة منذ سنواته الأولى.

أحرز المركز الأول في سباق 50 مترا صدر عام 2008.

مدرب المنتخب محمود شمعة وصفه بالموهوب وصاحب المستقبل الواعد.

تميز بالذكاء وسرعة استيعاب التعليمات الفنية خلال التدريبات.

كان يحلم بارتداء قميص المنتخب ورفع علم فلسطين دوليا.

ارتبطت عائلته بتطوير الرياضة والمنشآت، ومنها مسبح بمواصفات دولية.

الحرب أوقفت النشاط الرياضي وفرضت على اللاعبين ظروفا قاسية.

استشهد بصير في 19 سبتمبر 2026 قرب الدفاع المدني غربي جباليا.

ارتقى بعمر 28 عاما تاركا حلما لم يكتمل.

بقيت سيرته جزءاً من ذاكرة الحركة الرياضية الفلسطينية.

رغم الغرامة.. عزيز الشاعر يخلّد ذكرى الطفلة وفاء عكيلة في ملاعب أمريكا

واشنطن/ وكالات:

واصل لاعب فريق هيوستن تكسانز لكرة القدم الأمريكية، عزيز الشاعر، توجيه الأنظار إلى معاناة الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة، بعدما ظهر خلال مباراة فريقه أمام سينسيناتي بنغلس، وهو يضع اسم الطفلة الفلسطينية وفاء عكيلة على شريط الـ"Eye Black" أسفل عينيه.

وارتدى الشاعر، في ظهوره الأخير بدوري كرة القدم الأمريكية NFL، شريطا كُتب عليه اسم "Wafaa Akila"، في إشارة إلى الطفلة الفلسطينية التي استشهدت بقصف إسرائيلي مع والدها في قطاع غزة يوم 6 سبتمبر/أيلول الجاري، خلال عودتهما إلى المنزل في مدينة غزة، بالتزامن مع أول أيام عودتها إلى المدرسة.

وجاءت رسالة اللاعب الأمريكي بعد أيام قليلة فقط من تعرضه لغرامة مالية من رابطة NFL بسبب تكريمه طفلة فلسطينية أخرى، هي هند رجب، التي قُتلت في غزة عام 2024.

وكان الشاعر قد ظهر خلال مباراة هيوستن تكسانز أمام بوفالو بيلز في 13 سبتمبر/أيلول، واضعا اسم الطفلة الشهيدة هند رجب على الشريط الأسود أسفل عينيه، في محاولة لإحياء ذكرى الطفلة الفلسطينية التي تحولت قصتها إلى واحدة من أبرز الشهادات على معاناة الأطفال في غزة.

وعاقبت رابطة NFL اللاعب بغرامة بلغت 11,941 دولارا، زاعمة أن ظهوره بالرسالة خالف لوائح الرابطة المتعلقة بالملابس والمعدات التي يرتديها اللاعبون خلال المباريات. لكن الغرامة لم تدفع الشاعر إلى التراجع عن موقفه؛ بل عاد في مباراته التالية ليضع اسم طفلة فلسطينية أخرى على وجهه، في رسالة جديدة حملت اسم وفاء عكيلة.

وكان لاعب كرة السلة الأمريكي كيري إيرفينغ قد أعلن استعداده لتحمل قيمة الغرامة المفروضة على الشاعر، قبل أن يؤكد لاعب هيوستن تكسانز لاحقا تواصله مع نجم دالاس مافريكس.

وردا على الحديث عن الغرامة التي تعرض لها بسبب تكريم هند رجب، قال الشاعر للصحفيين إن الأمر بالنسبة إليه يتجاوز قيمة المال، مؤكدا أن حياة الإنسان لا يمكن مقارنتها بمبلغ مالي.

وقال اللاعب: "ما قيمة حياة الإنسان؟ هل تساوي 11 ألف دولار؟ لا، أعتقد أنها لا تقدر بثمن".

واستشهدت وفاء عكيلة مع والدها يوسف في 6 سبتمبر/أيلول، إثر استهداف الاحتلال مركبتهما في مدينة غزة، وتزامن ذلك مع اليوم الذي كانت تستعد فيه للعودة إلى المدرسة، بعدما أنهت استعداداتها للعام الدراسي الجديد. وأظهرت صور ومقاطع من موقع الاستهداف بقايا كتبها ودفاترها المدرسية بين حطام المركبة، في مشهد اختصر المفارقة بين حلم طفلة بالعودة إلى مقاعد الدراسة والواقع الذي عاشه أطفال غزة خلال الحرب.

ولا يُعد ظهور اسم وفاء عكيلة على وجه الشاعر أول موقف له يتعلق بالحرب على غزة، إذ سبق أن تعرض لعقوبة من NFL خلال الموسم الماضي بعدما ظهر على شريطه الأسود بعبارة "أوقفوا الإبادة".

أكثر من 160 رياضيا إيرلنديا يطالبون بمقاطعة مواجهة الاحتلال

دبلن/ وكالات:

طالب أكثر من 160 رياضيا وشخصية رياضية في إيرلندا، منتخب بلادهم الأول بمقاطعة مباراتيه المرتقبتين أمام دولة الاحتلال ضمن منافسات دوري الأمم الأوروبية، في خطوة تأتي على خلفية الحرب على قطاع غزة.

ووقّع الرياضيون رسالة مفتوحة أطلقتها مجموعة "الرياضة الإيرلندية من أجل فلسطين"، دعوا فيها الاتحاد الإيرلندي لكرة القدم والحكومة الإيرلندية والاتحاد الأوروبي لكرة القدم "يويفا" إلى اتخاذ موقف حيال المباراتين.

ومن المقرر أن يلتقي منتخب جمهورية إيرلندا مع دولة الاحتلال في 27 سبتمبر/أيلول الجاري بمدينة ديبرتسن المجرية، قبل أن تتجدد المواجهة في 4 أكتوبر/تشرين الأول المقبل بمدينة باتشوكا توبولا في صربيا، خلف أبواب مغلقة.

وضمت قائمة الموقعين أسماء رياضيين بارزين، بينهم العداءة الأولمبية سيارا ميغان، ولاعبة كرة القدم الإيرلندية السابقة لويز كوين، ولاعب الرغبي السابق توني وارد، إلى جانب الملاكمين تايرون ماكينا وإريك دونوفان، وعدد من نجوم الرياضات الإيرلندية الأخرى.

وجاء في الرسالة أن ارتداء قميص المنتخب وتمثيل إيرلندا يحمل معنى يتجاوز المنافسة الرياضية، معتبرة أن عدم خوض المباراة يمكن أن يمثل رسالة تؤكد قدرة الرياضة على التعبير عن القيم والتضامن.

وتأتي هذه الدعوة رغم قرار الاتحاد الإيرلندي لكرة القدم المضي قدما في خوض المباراتين، إذ أوضح أن الانسحاب قد يؤدي إلى خسارة النقاط وفرض عقوبات رياضية، فضلا عن تبعات أوسع على كرة القدم الإيرلندية.

وكان الاتحاد الإيرلندي قد نقل مباراة الإياب من دبلن إلى صربيا، بعد موافقة "يويفا"، على أن تقام المواجهة في ملعب "تي أس سي أرينا" خلف أبواب مغلقة، بينما ستقام مباراة الذهاب في المجر.

ويأتي الجدل المتصاعد قبل أيام من المواجهة الأولى، في ظل استمرار الدعوات داخل الأوساط الرياضية الإيرلندية لاتخاذ موقف تجاه مشاركة دولة الاحتلال في المنافسات الرياضية الأوروبية، في ظل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة.

منتخب الرماية يبدأ مشواره في السكيت بآسياد ناغويا

طوكيو/ وكالات:

بدأ رماة المنتخب الوطني للرماية، أمس، مشوارهم في منافسات السكيت للرجال ضمن دورة الألعاب الآسيوية "آيتشي-ناغويا 2026"، المقامة في اليابان.

ويمثل فلسطين في المنافسات كل من جوني أبو جريس، وجورج أنطونيو صالحي، ومارسيلو جراد، حيث يشاركون في تصفيات منافسات السكيت الفردي للرجال، إلى جانب مشاركتهم في منافسات الفرق.

وأنهى الرماة الفلسطينيون منافسات اليوم الأول برصيد 122 إصابة، في مستهل مشوارهم في منافسات السكيت، على أن تتواصل مشاركتهم خلال اليومين المقبلين

وتقام تصفيات السكيت على عدة جولات، ويعتمد الترتيب على عدد الأطباق التي ينجح كل رامٍ في إصابتها، مع احتساب مجموع الإصابات في مختلف جولات المنافسة، قبل تحديد المتأهلين إلى المرحلة النهائية.

وتتطلب منافسات السكيت درجة عالية من التركيز وسرعة رد الفعل والدقة، إذ يتعين على الرامي إصابة الأطباق الطائرة التي تنطلق بسرعات واتجاهات مختلفة، ما يجعل المنافسة اختبارا للمهارة والثبات وسرعة اتخاذ القرار.

وتأتي مشاركة أبو جريس وصالحي ويراد ضمن الحضور الرياضي الفلسطيني في دورة "آيتشي-ناغويا 2026"، التي تجمع نخبة من رياضيي القارة الآسيوية في مختلف الألعاب، فيما يتبقى أمام الرماة يومان من المنافسات لاستكمال مشوارهم في السكيت.

وتقام منافسات الرماية في ميدان آيتشي العام للرماية، الذي يستضيف منافسات البندقية والمسدس والـ"شوت غن" ضمن فعاليات الدورة.

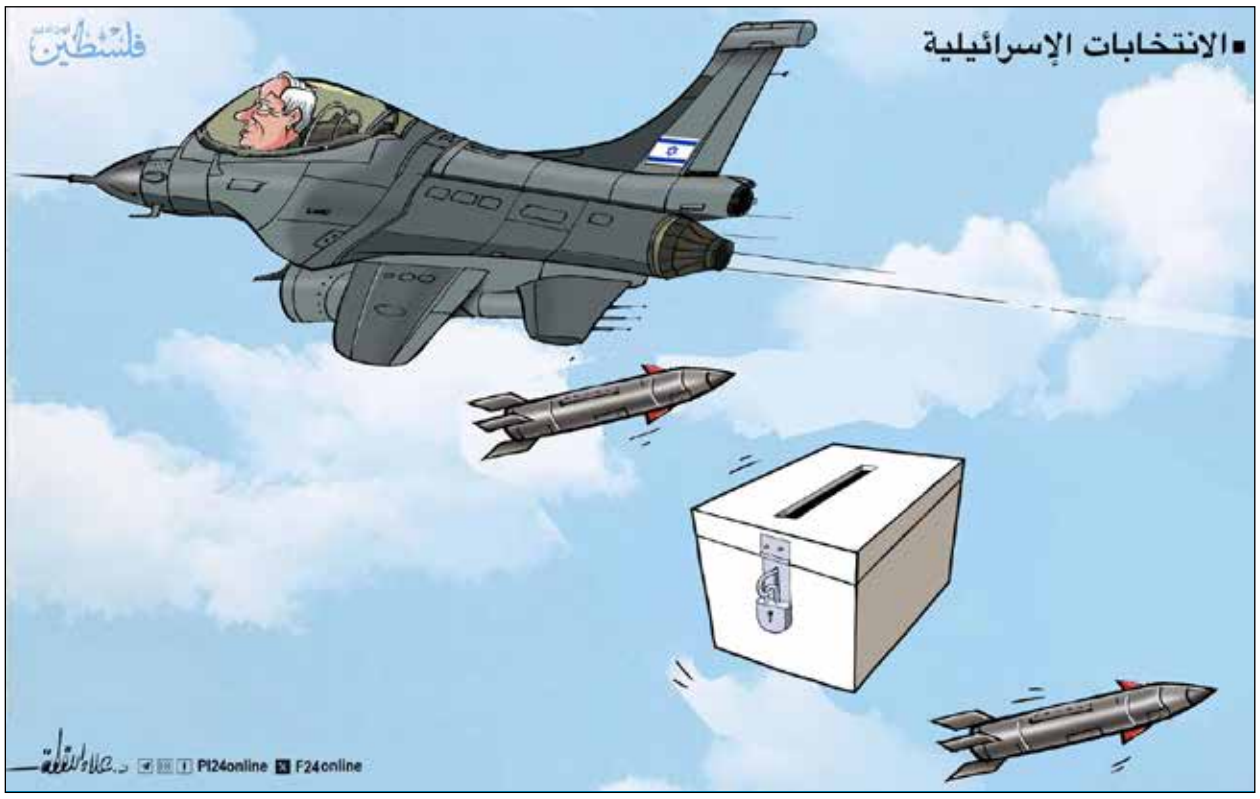

مقاعد من بقايا الحرب.. طالبات غزة يستأنفن الدراسة بين الركام والخيام

غزة/ مريم الشوبكي:

عند بوابة نقطة فهمي الجرجاوي التعليمية في حي الدرج شرق مدينة غزة، تبدأ رحلة الطالبات إلى يومهن الدراسي بعبور مشهد لا يشبه المدرسة التي يعرفنها. مياه الصرف الصحي تتجمع عند المدخل، وأكوام من القمامة تنتشر إلى جواره، في حين تحيط آثار الدمار بالمكان الذي يفترض أن يكون آمناً للتعلم.

ومع ذلك، تصل الطالبات تباعاً، بعضهن يحملن حقائب مدرسية ملونة، وأخريات يمسكن بأيدي زميلاتهن، وتتعالى ضحكاتهن في ساحة صغيرة لم يعد فيها متسع للكثير. في هذا المكان، الذي تضررت مباني مدرستهن بفعل الحرب وبات بعضها مهدداً بالسقوط، تحاول مئات الطالبات استعادة يوم دراسي طبيعي، وإن لم يبقَ من المدرسة سوى أجزاء من مبناها ومساحات تحيط بها الخيام والشوادر.

في الساحة، تصطف الطالبات في طابور الصباح. بعضهن يقفن تحت الشوادر، في حين تواجه أخريات حرارة الشمس في الجزء المكشوف من الساحة. وبعدها تبدأ عملية توزيعهن على الخيام التعليمية المخصصة للصفين الثالث والرابع.

يقف أحد الإداريين على كرسي، وينادي أسماء الطالبات في محاولة لإيصال صوته إلى التجمعات المنتشرة في الساحة. وما إن تسمع إحداهن اسمها حتى تنطلق مسرعة نحو الخيمة المخصصة لصفها، بحثاً عن مكان بين زميلاتها.

داخل الخيام، تحولت منصات خشبية كانت تستخدم لنقل البضائع، والمعروفة محلياً باسم "المشاطيح"، إلى مقاعد دراسية. وبينما تتوزع الطالبات عليها، تقول إحداهن لوالدتها بفرح: "ماما، أنا في بنك"، أي في مقعد، قبل أن تسرع لتحجز مكاناً في الصف الأول.

قد يبدو المقعد الخشبي تفصيلاً بسيطاً، لكنه بالنسبة إلى الطالبات يمثل عودة إلى شكل من أشكال الحياة المدرسية بعد سنوات من الحرب والنزوح. فالبديل الذي عرفته بعضهن في فترات سابقة كان الجلوس على الفرشات أو الشوادر أو الأرض.

بين الطالبات، كانت بسنت حسونة، ذات التسعة أعوام، تحاول التأقلم مع يومها الأول. نزحت من حي التفاح إلى حي الدرج، ولم تتمكن من الالتحاق بأي خيمة تعليمية طوال عامين بسبب الحرب والنزوح المتكرر.

كانت وجنتاها محمرتين من شدة الحرارة داخل الخيمة، وتمسك مروحة صغيرة بنفسجية اللون على هيئة كاميرا. تتحدث بسنت بحماس عن عودتها إلى الدراسة، قبل أن تكشف عن أمنية تتجاوز حدود الصف والخيمة.

تقول: "أبسط أمنياتي أن أعود إلى بيتي الذي أصبح خلف الخط الأصفر، وأن تعود إليّ مدرستي".

وتضيف: "بتمنى الحرب تخلص ونبني مدرستنا من جديد".

أما لجين السرساوي، ذات الثمانية أعوام، فجاءت إلى المدرسة وهي تحمل رغبة في تعويض ما فاتها من تعليم. نزحت من حي الشجاعية، وتواجه صعوبة في القراءة وتهجئة الكلمات، لكنها تقول إنها تريد مواصلة التعلم والتغلب على ما خلفته سنوات الانقطاع.

ولا تنظر لجين إلى المدرسة بوصفها مكاناً للدراسة فقط. تريد أن تكون بوابتها نظيفة من مياه الصرف الصحي، وأن تتخلص من الروائح والحشرات التي ترافق وصولها إلى المكان. كما تشتاق إلى الأنشطة واللعب، باعتبارهما مساحة للتنفيس واستعادة شيء من طفولتها.

تقول: "ما بدي كل الأيام دراسة، بدي يوم لعب، أنبسط وأنط وأجري".

وتواجه العملية التعليمية في الخيام تحديات تتجاوز نقص المقاعد. فالبيئة التعليمية مؤقتة، والخدمات الأساسية محدودة، فيما تشكل الحرارة داخل الخيام، وغياب الكهرباء والإنترنت والتكنولوجيا، فضلاً عن الأعداد الكبيرة والفاقد التعليمي، تحديات أمام المعلمين والطالبات.

ويحاول القائمون على التعليم معالجة جانب من هذا الفاقد من خلال برامج التعليم المسرّع، التي تركز على المهارات الأساسية، ولا سيما القراءة والكتابة والحساب، إلى جانب برامج للتفريغ النفسي والتعليم باللعب، بهدف مساعدة الطلبة على استعادة قدرتهم على التعلم بعد سنوات الحرب.

وترى رانيا عكيلة، معلمة اللغة العربية في مدرسة فهمي الجرجاوي، والتي تعمل في مهنة التدريس منذ 24 عاماً، أن العام الدراسي الجديد لا يشبه الأعوام السابقة.

تقول عكيلة لـ"فلسطين" : "العام الدراسي في غزة وفي فلسطين بالتحديد ليس كباقي الأعوام ولا كباقي البلدان"، مشيرة إلى أن أبرز ما تواجهه المدارس يتمثل في الخيام والظروف المناخية والأعداد الكبيرة.

وتوضح: "الأوضاع جداً صعبة. يعني بصعوبة تم توفير مقاعد، بصعوبة تم توفير شوادر لحماية الطلاب من الشمس"، مؤكدة أن المعلمين يحاولون قدر الإمكان التعايش مع هذه الظروف وتجاوزها.

وعن فرص تحسن الوضع التعليمي هذا العام، تقول: "هو أنا بعتقد الوضع حيكون أفضل... مش بكثير، بقليل... لأنه تم توفير أبسط حقوق الطلاب".

في نقطة فهمي الجرجاوي، لا تبدو العودة إلى المدرسة عودة كاملة إلى ما قبل الحرب. لكنها، بالنسبة إلى طالبات وصلن إلى المكان عبر طرق تحاصرها مياه الصرف الصحي والركام، وجلَسن على مقاعد صنعت من بقايا الأخشاب، تمثل بداية لاستعادة حقهن في التعلم.

وفي الساحة الصغيرة، تنتهي مراسم اليوم الأول، لكن صورة الطالبات وهن يركضن نحو خيامهن تظل شاهدة على مفارقة المشهد: مدرسة دمرتها الحرب، وطفولة تصر على أن تبدأ عامها الدراسي من جديد.

عماد زقوت

غزة قبل الانتخابات الإسرائيلية.. هل تستعد (إسرائيل) لمفاجأة عسكرية؟

في غزة، لا تكفي قراءة ما يحدث على الأرض لمعرفة ما قد يحدث غدًا. فالحرب أثبتت مرارًا أن الرسائل المعلنة، والتسريبات، وحتى الهدوء النسبي، قد لا تعكس بالضرورة ما يجري التحضير له خلف الكواليس.

ومع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، تتصاعد التحذيرات من احتمال تنفيذ إسرائيل ضربة واسعة أو عملية عسكرية ذات طبيعة مختلفة في قطاع غزة. وحتى الآن، لا توجد معطيات علنية كافية تؤكد وجود قرار إسرائيلي بهذا الشأن، لكن البيئة السياسية والأمنية تجعل احتمال التصعيد موضوعًا يستحق المتابعة الجادة.

المعادلة الأكثر حساسية تتعلق بنتنياهو؛ فالحرب في غزة تتقاطع مع حسابات داخلية معقدة، تشمل الائتلاف الحكومي، والرأي العام، والاستحقاق الانتخابي. ولذلك، فإن أي إنجاز عسكري كبير قد تكون له انعكاسات سياسية داخل إسرائيل، لكن القول إن عملية ما ستكون «هدية انتخابية» يظل تحليلًا يحتاج إلى مؤشرات وأدلة.

كما لا يمكن تجاهل احتمال اتساع دائرة الاستهداف الإسرائيلي لتشمل شخصيات سياسية أو ميدانية في غزة، أو تنفيذ عمليات متزامنة، لكن من الضروري عدم تحويل الاحتمالات الأمنية إلى معلومات مؤكدة من دون مصادر موثوقة ومستقلة.

أما كثافة الطائرات والمسيّرات في الأجواء، فلا تكفي وحدها لمعرفة طبيعة أي عملية مقبلة؛ فقد تكون مرتبطة بالمراقبة أو الاستطلاع أو عمليات عسكرية أخرى.

المفارقة أن أخطر ما قد يسبق أي تصعيد إسرائيلي ليس بالضرورة ارتفاع مستوى النار، بل القدرة على صناعة صورة مغايرة لما يجري التحضير له. ولذلك فإن مراقبة المسار السياسي، والتصريحات الإسرائيلية، وحركة المفاوضات، والمواقف الأميركية، والتطورات الميدانية، تبدو أكثر أهمية من مطاردة الشائعات.

الخلاصة: لا توجد حتى الآن معطيات تسمح بالجزم بأن ضربة إسرائيلية واسعة ستقع قبل الانتخابات، لكن لا يمكن أيضًا تجاهل احتمال التصعيد. وفي بيئة تتداخل فيها الحرب مع السياسة والانتخابات، يبقى *السؤال الأهم ليس: هل ستقع الضربة؟ بل: هل ما نراه على الأرض يعكس فعلًا ما يجري التحضير له؟*